

خبرة أساسها الحرص الدائم على التوافق، والسعي لإقناع الشركاء السياسيين والاجتماعيين بالدور الهام الذي تلعبه المقاولات في خلق الثروة والتشغيل، والرفع من القدرة الشرائية للمواطنين وفي تدعيم استقلالية ومناعة الاقتصاد الوطني.

إن الاتحاد العام لمقاولات المغرب يؤكد من هذا المنبر على أن دفاعه يتجه نحو المقاولات المسؤولة اجتماعيا، دون إغفال الواقع الحالي للمقاولات المغربية، خاصة الصغرى والمتوسطة التي تعيش صعوبات حقيقية.

إن مسؤولية نماء المقاولات وتنافسيتها وتذليل الصعوبات التي تعترضها مسؤولية مشتركة، وبناء عليه، لا يسعنا إلا أن نؤكد أن المقاولات ملك للجميع وتحتاج إلى مناخ عام مناسب لكي تتمكن من المساهمة في حل معضلة التشغيل، كأساس لتقوية التماسك الاجتماعي.

وقبل تقديم موقف الاتحاد العام لمقاولات المغرب من مشروع القانون المالي لسنة 2016، أرى من الضروري توضيح المنهجية العامة التي يخضع لها عملنا كفريق في هذا المجلس المقرر.

إننا، في الاتحاد العام لمقاولات المغرب، ندرج نقاشنا للقانون المالي في الإطار العام للتسيير الاقتصادي والاجتماعي للشأن العام، مع استحضار التوجيهات الواردة في الخطاب السامي لجلالة الملك أثناء افتتاح السنة التشريعية الحالية، حين أوصى جلالتنا بأن "المسؤولية الوطنية تقتضي من الجميع الارتفاع إلى مستوى اللحظة التاريخية التي تعيشها بلادنا"، وبأنه "يجب على مجلسنا هذا أن يشكل فضاء للنقاش البناء والخبرة والرزانة والموضوعية، بعيدا عن أية اعتبارات سياسية" وبأن "يكون البرلمان مرآة تعكس انشغالات المواطنين، وفضاء للحوار الجاد والمسؤول حول كل القضايا الوطنية الكبرى".

ودعا جلالتنا لاعتقاد "التوافق الإيجابي" في هذه القضايا، وجعل "المؤسسات في خدمة المواطنين" انتهى كلام صاحب الجلالة.

لقد عملنا في الاتحاد العام لمقاولات المغرب منذ سنوات بهذا المنطق، حيث حرصنا ونحرص دائما على إيجاد توافقات مع الحكومات المتعاقبة، سواء عبر المشاورات والحوار، أثناء مناقشة مشاريع قوانين المالية، وخلال إعداد المخططات التنموية القطاعية والوطنية، أو من خلال مساهمتنا في أنشطة المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي ومشاركتنا في حكمة عدد من المؤسسات الاجتماعية، كالصندوق الوطني للضمان الاجتماعي ومكتب التكوين المهني وإنعاش الشغل إلخ.

كما حرصنا كذلك على إيجاد صيغ للتعاطف مع الفاعلين الاجتماعيين، حيث خطونا خطوات هامة في علاقتنا مع المركزيات النقابية، عبر توقيع اتفاقيات كان لها انعكاس إيجابي على السلم الاجتماعي، ولدينا عزم على مواصلة عملنا في هذا الاتجاه لبهولة واستتباب مناخ مشجع ومحفز للاقتصاد الوطني، ركيزة أساسية لتقوية الاستقرار والتماسك الاجتماعي والذين تنعم بهما بلادنا، والحمد لله.

محضر الجلسة الرابعة عشرة

التاريخ: الثلاثاء 26 صفر 1437 (8 ديسمبر 2015)

الرئاسة: المستشار السيد عبد الإله الحلوطي، الخليفة الثاني للرئيس.

التوقيت: ساعتان وإثنان وثلاثون دقيقة، ابتداء من الساعة الخامسة والدقيقة السادسة والأربعين مساء.

جدول الأعمال: استكمال المناقشة العامة من لدن الفرق والمجموعات البرلمانية لمشروع القانون المالي رقم 70.15 والاستماع إلى رد وزير الاقتصاد والمالية.

المستشار السيد عبد الإله الحلوطي، رئيس الجلسة:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون والمستشارات المحترمين،

تطبيقا للدستور والقانون التنظيمي للمالية والنظام الداخلي لمجلس المستشارين، يخصص مجلس المستشارين هذه الجلسة لمتابعة الاستماع لباقي التدخلات العامة للسيدات والسادة رؤساء الفرق ومنسقي المجموعات البرلمانية حول مشروع قانون المالية رقم 70.15 للسنة المالية 2016، ورد السيد وزير الاقتصاد والمالية على تدخلات السادة رؤساء الفرق وممثلي المجموعات البرلمانية.

والكلمة الأولى لفريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب، فليفضل مشكورا.

المستشار السيد عبد الإله حفظي:

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد الرئيس المحترم،

السادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

أشرف بتناول الكلمة في هذه الجلسة العامة، باسم الاتحاد العام لمقاولات المغرب، كمتلين للمنظمات المهنية للمشغلين الأكثر تمثيلية، وذلك لأول مرة في تاريخ هذه المنظمات وفي حياة مجلس المستشارين بتركيبته الجديدة بموجب دستور 2011، في إطار الإصلاحات المؤسساتية التي عرفتها بلادنا على مسارها الديمقراطي، بالقيادة الرشيدة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس، حفظه الله.

وإذ نتمن هذه الخطوة، فإننا نعتز بها كذلك، باعتبارها ثمرة من ثمار العمل الهام والمستمر للاتحاد العام، ككثير فاعل في كل المبادرات ذات الصلة بمجالات اشتغاله، سواء مع الحكومة أو مع المركزيات النقابية، حيث راكم

فيا يخص النمو الاقتصادي، فنسبة 3% المتوقعة لهذه السنة تعتبر غير كافية لخلق الثروة ومناصب الشغل والاستمرار في تحسين القدرة الشرائية للمواطنين، والحد من نسق الإفلاسات المسجلة، كما أنها لا تمكن من إنجاز 5.5% التي وعد بها التصريح الحكومي.

كما أننا نسجل بارتياح مواصلة مجهود الحد من عجز الميزانية في حدود 3.5% من الدخل القومي العام، إلا أن المجهود الأكبر يجب أن ينصب على ترشيد نفقات التسيير، وفي هذا الصدد نسجل كذلك بارتياح تفعيل اللجنة الوطنية للمشتريات العمومية، وذلك كخطوة نحو ضبط قار وشفاف لهذه المشتريات.

كما أن نفقات الاستثمار وإن ارتفعت حجمها الإجمالي إلى 189 مليار درهم، فإن مستواها لا يزال ضعيفا نسبيا مقارنة مع الحاجيات الكبرى للبلاد خصوصا وأن معدل الإنجاز السنوي المتوسط للاستثمارات ينحصر في حوالي 60%، الشيء الذي يجب أن نعمل على تجاوزه.

كما أنه من الواجب أن نحافظ دائما على الاستثمارات العمومية المبرجة وأن لا نغمد إلى تقليصها كلما ضاقت الميزانية العمومية، ولا يسعنا إلا أن نلفت النظر إلى الارتفاع المضطرب للمديونية الداخلية للدولة، الشيء الذي ينعكس سلبيا على سعر الفائدة المعمول به وعلى مستوى السيولة الممكن استعمالها من طرف المقاولات.

كما أنه يجب أن نذكر بإشكالية تأخر الأداءات العمومية، الشيء الذي يسبب صعوبات كبيرة للمقاولات بل وإفلاسات عدة، خصوصا بين المقاولات الصغرى والمتوسطة.

السيد الرئيس المحترم،

إذا كان الهدف هو الاستثمار والتنمية والتشغيل، فلا بد أن يكون مناخ المقاولات محط اهتمام مستمر، وفي هذا الإطار نثمن الشراكة بين القطاع العام والخاص، وندعو الحكومة لجعل هذه الآلية وسيلة عمل قوية لفائدة التنمية وتشجيع اللجوء إليها في مختلف القطاعات وتكريس ثقافة الشراكة.

كما نثمن عمل اللجنة الوطنية لتحسين مناخ الأعمال، وندعو إلى توطيئ.. نوطن على صعيد الإتحاد العام هذه اللجنة ومقترحاتها وإجراءاتها على الصعيد الجهوي.

كما يجب التذكير بضرورة الإسراع بالإصلاحات الهيكلية الضرورية، خصوصا منها إصلاح قطاع القضاء، وقطاع التعليم والبحث العلمي والتكوين المهني وقطاع الصحة إلخ.

إن الظرفية العالمية والجهوية الراهنة، لا تسمح بتحقيق النماء المطلوب إلا بدعم قوي للسوق الداخلية وإيلاء الأفضلية الوطنية للمقاولات الصغرى ودعم التكامل بينها وبين المقاولات الكبرى والتتبع المنهجي لانعكاسات اتفاقيات التبادل الحر التي أبرمتها بلادنا مع مجموعة من الدول والمجموعات الدولية.

إن الاقتراحات والتعديلات التي تقدم بها فريقنا في المجالات الجبائية

كما أننا نتخبط في إطار الديمقراطية التشاركية في مسلسل تفعيل الجهوية المتقدمة على النحو الذي شرعت بلادنا في إرسائه بأقاليمنا الجنوبية، في إطار مرحلة فاصلة في تاريخ استكمال الوحدة الترابية للمملكة، كما أكد على ذلك صاحب الجلالة في الخطاب التاريخي بمناسبة الذكرى الأربعين للمسيرة الخضراء، هذا المشروع التنموي الذي نعز بمساهمتنا في بلورته وتفعيله، وانخرطنا في تنزيله كفاعلين في الميدان، وذلك بملأمة هيكلية اتحادنا مع التقطيع الجهوي الجديد والاستثمار في هذه الأقاليم العزيزة علينا جميعا. واعتبارا لكون المشروع نموذجا مستقبليا، فإن تخصيص ميزانية له ضمن القانون المالي الحالي، يعتبر خطوة متميزة ونوعية، تستلزم تعزيزها بالرفع من الإمكانيات المالية والبشرية الموجهة للمشروع، في أفق تعميمه على باقي جهات المملكة كنموذج تنموي رائد.

إن الجهوية في منظور الإتحاد العام لمقاولات المغرب ينبغي أن تُبنى في شقها الاقتصادي عبر توطيئ المخططات القطاعية بالجهات وتمكينها من موارد بشرية تعزز الخبرات المتوفرة لديها وتجميع الفاعلين الاقتصاديين الجهويين، تحت إشراف هيئة محلية تتولى مهام الحكامة والتتبع والتقييم.

إذا كنا نعي الأهمية التي تكنسها مناقشتنا للقانون المالي، كمشروع يوضح السياسة الظرفية المتبعة خلال السنة في مجال مالية الدولة، فإنه يجب أن نستحضر دائما أن هاته السياسة المالية لا يجب أن تعزل عن الشق الثاني للسياسة الظرفية، الذي هو السياسة التقيدية المتبعة، حيث يجب إيجاد تكامل بين هاتين السياستين، سيما والظرفية الحالية تتميز بتدني نسبة القروض البنكية والإشكالات المستعصية المتعلقة بتأخر الأداءات في ظل تعثر القانون المتعلق بها وتفاقم نسبة إفلاس المقاولات الذي لازال في منحنى تصاعدي منذ ست سنوات.

وفي هذا الإطار ينبغي الإسراع بإصلاح بنك المغرب لدعم استقلاليتته كي يلعب دوره - زيادة على دوره في المحافظة على نسبة التضخم - لكي يلعب دوره في ضبط السوق المالية، وتدعيم السياسة المالية للدولة.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

إن فريقنا إذ يتجاوب إلى حد ما مع الفرضيات التي بني عليها مشروع القانون المالي، يؤكد على أن العمل يجب أن ينصب على تأسيس تنمية اقتصادية متوازنة، تواصل دعم الطلب ودعم الإنتاج عبر تسريع التصنيع وتحفيز الاستثمار ودعم المقاولات وتوطيد المخططات القطاعية، وتعزيز النموذج التنموي الاقتصادي على نحو أكثر إدماجا، عبر تقليص الفوارق الاجتماعية والمجالية وخلق مناصب الشغل، أولوية ذات أهمية قصوى كما هو الشأن بالنسبة لدعم الجهوية الموسعة ومواصلة الإصلاحات الهيكلية الكبرى والمجهودات للحفاظ على التوازنات الماكرواقتصادية.

هذا، ومن الواجب أن تؤكد على أنه لا يجب أن يكون طموحنا متدينا

لذا فإن انتهاء مخطط المغرب الرقمي الأول سنة 2013 فتح المجال للتخطيط لفترة جديدة في أفق 2020 مع الفاعلين المهنيين، وهو ما تمخض عنه مشروع مخطط جديد، ينبغي الإسراع بتنفيذه على أرض الواقع، خصوصا وقد أضعنا عدة سنوات ساهمت في تراجع المغرب في التصنيف العالمي في هذا المجال.

ونذكر هنا على الخصوص بالمحور الاستراتيجي الأول لهذا المخطط، والمتعلق بالحكمة، حيث تقترح خلق وكالة مستقلة، مختصة بتتبع الاقتصاد الرقمي وتمكينها من الإمكانيات المالية الكافية لإنجاز الاستثمارات المتوخاة ولتحقيق الأوراش الهيكلية التي يتضمنها هذا المشروع.

لقد حددت إستراتيجية رؤية 2020 للسياسة برنامجا طموحا يجعل من المغرب ضمن الودحات العشرين المفضلة للسياح، وفرض نفسه كمرجع للتنمية المستدامة في الحوض المتوسطي، غير أن قطاع السياحة لازال يشكو من عدة اختلالات تحول دون تنمية القطاع وتعزيز مكانته، وبالتالي وجب إيلاء أهمية خاصة لإنعاش القطاع السياحي وتقوية تنافسية الفاعلين السياحيين.

ونحن على مشارف نهاية برنامج "رؤية 2015" بقطاع الصناعة التقليدية الذي لم يف بوعوده، ندعو الحكومة إلى وضع إستراتيجية متوسطة المدى، تنطلق من نقاط القوة في "رؤية 2015" من أجل تثمينها والاستفادة منها وتحسينه ورصد نقاط الضعف من أجل تجاوزها.

إن من أهم العوامل المؤثرة في الاستثمار توفر بنية تحتية قوية وذات جودة عالية وبأسعار تنافسية، ورغم الجهود المبذولة في إطار تنمية وتعزيز البنيات التحتية الصناعية، فإنها تظل غير كافية وتواجهها عراقيل عديدة تنفر المستثمرين.

لابد من اهتمام أكبر من طرف الحكومة بتنمية وتعزيز فضاءات المستقبل الصناعية وتأهيل الموجود منها ووضع حد للمضاربة العقارية بالمناطق الصناعية، لتعزيز تنافسية المقاولات الناشطة بهذه الفضاءات والحفاظ على فرص الشغل التي توفرها وإنجاز مشاريع حظائر صناعية مندرجة مخصصة للكرء تستجيب لطلبات المقاولين، خصوصا منهم المبتدئين.

وفما يخص معالجة الإشكالية الكبرى لخلق المقاولات المتوسطة والصغرى والصغيرة جدا، خصوصا منها المبتكرة، فإننا نقترح أن يتم التوافق حول مبادرة هيكلية شمولية جديدة، تجمع كل المبادرات المختلفة المعمول بها حاليا، مثل قانون المقاول الذاتي ومبادرة ومغرب الابتكار و"مقاولتي" في مبادرة واحدة عامة وشاملة تأخذ بعين الاعتبار التعثرات والإنجازات التي عرفتها مختلف البرامج السابقة وتجميع الإمكانيات المالية والتشجيعات المنفردة (Maroc PME, Maroc Export, CMI, CCG..) لتعمل بنجاعة أكبر، لهذا يجب إبداع صيغة حكمة مشتركة بين القطاع الخاص والحكومة لحكمة فضلى وفعالية أحسن، وسيعمل الاتحاد العام على تقديم مقترح شامل في هذا الصدد.

وغيرها تجد مبرراتها في الرغبة في التخفيف من وقع الظرفية الحالية على المقاول، وانسجاما مع التوصيات التي تمخضت عن المناظرة الوطنية للجبايات لسنة 2013، نتمنى أن تؤخذ بعين الاعتبار.

وفي هذا الباب نؤكد على ضرورة دعم القدرة الشرائية للمواطنين من خلال إصلاح الضريبة على الدخل، التي لازالت وحدها لم يشملها الإصلاح وتحسين وتعزيز مكاسب الطبقة المتوسطة، وندعو إلى عقد مناظرة وطنية للجبايات لاستكمال المنظومة الضريبية.

إن مخطط تسريع التنمية الصناعية يكتسي أهمية قصوى، لذلك نلفت النظر إلى التقليل الذي عرفته حصة صندوق هذا المخطط، مما يتعارض مع اختياراته الوطنية المهمة، من رفع مستوى الصناعة الوطنية في الدخل القومي وجذب الاستثمارات الخارجية وخلق عدد مهم من مناصب الشغل القارة، خصوصا وأن سنة 2016 تعتبر سنة محورية بالنسبة لتفعيل هذا المخطط الهام، لذا نتمنى أن يحظى هذا القطاع بالدعم الكافي في السنوات المقبلة.

وفي هذا الصدد، نسجل بإيجاب ما تحقق إلى حد الآن من قطاعات صناعية، بدأت تعطي ثمارها، كما هو الحال بالنسبة لصناعة الطائرات وصناعة السيارات، لكننا نسجل تعثرا أو تباطؤا بالنسبة لقطاعات أخرى، كما هو الحال مثلا بالنسبة للصناعات التعدينية والميكانيكية والإلكترو ميكانيكية والصناعات الفلاحية والصناعات الكهربائية والصناعات الرقمية وصناعة النسيج والألبسة.

لذا، نحث الحكومة بتسريع وتيرة تفعيل هذه المخططات، بغية خلق نسيج اقتصادي متكامل عصري وتنافسي، كما نلفت النظر إلى ضرورة اعتماد حكمة أكثر تشاركية وإدماجية مع الفاعلين الاقتصاديين، كمقاربة ناجعة وفعالة في التنوع والتقييم الدوري للمشاريع والبرامج، دون التقليل من وقع الوضعية المزرية للمقاولات التي لا يتم إدماجها في المنظومات المبنية على خلق المنظومات الصناعية المبنية على خلق المحيطات (Ecosystèmes) المشجعة، والتي تجد نفسها مقصية تماما، حيث نقترح إعادة النظر في المحددات المعيارية لهاته المنظومات ولشروط إدماج المقاولات فيها، ولا سيما عندما تتوزع حكمتها بين عدة قطاعات حكومية.

وإننا إذ نؤكد على أهمية مخطط تسريع التنمية الصناعية، ونقدر الجهود التي تبذلها الحكومة، نقترح أن نقف في أقرب الآجال وفترة تقييمية للمراحل التي قطعها هذا المخطط، قصد استشراف المراحل القادمة، وتسريع وثيرة تعجيله.

إن تكنولوجيا المعلومات والاتصال رافعة أساسية للتنمية في محيط يعرف تحولات سريعة ومتواصلة، كما أن الرأس المال البشري والبحث العلمي عاملان استراتيجيان لخلق القيمة المضافة وعصران أساسيان في الابتكار وعاملان مؤثران في كافة الأنشطة الاقتصادية وفي تنافسية المقاولات وتجويد الإنتاج وخلق القيمة المضافة.

السيد رئيس الجلسة:**شكرا.**

شكرا السيد عبد الإله حفطي، رئيس فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب، والكلمة للسيد محمد علمي، رئيس الفريق الاشتراكي، فليفضل مشكوراً.

المستشار السيد محمد علمي:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس المحترم،

السادة الوزراء المحترمين،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

أدخل باسم الفريق الاشتراكي بمجلس المستشارين لمناقشة مشروع قانون المالية لسنة 2016، وهو آخر مشروع للميزانية في عمر هذه الحكومة، ومع كامل الأسف فإني أجد نفسي مضطراً لتكرار العديد من الملاحظات وإعادة التذكير بالكثير من والهفوات وكشف جوانب الهشاشة والضعف التي لم تستطع الحكومة أن تتداركها أو تُصلحها منذ بداية ولايتها وإلى حدود هذه الجلسة.

فلم يعرف المغرب مرحلة يغلب فيها الادعاء على الفعل وإطلاق الوعود السهلة دون تنفيذ وإيهاام المواطنين والناخبين بالإصلاح ومحاربة الفساد دون أي مجهود يذكر في هذا الإطار، اللهم إلا ما كان من قبيل التصريحات والخطب الرنانة وذر الرماد في العيون عبر بعض التحركات الدعائية، بينما الواقع يؤكد أن كل توجهات الحكومة كانت في اتجاه إنهاك القدرة الشرائية للمواطنين البسطاء والإجهاز على المكاسب الاجتماعية واستهداف الفئات الوسطى بتدابير قاسية ومجحفة.

إننا في نهاية المشوار الحكومي الحالي، وبالتالي كان حرياً بالحكومة أن تتحلّى بالشجاعة اللازمة وأن تعرض علينا حصيلتها الاقتصادية والاجتماعية على مدى أربع سنوات، وكان لزاماً عليها أيضاً أن تعرض علينا مدى تقدم أوراق الإصلاح التي وعدت بها خلال الانتخابات التشريعية التي أعطتها الأغلبية ومكبتها من رئاسة الحكومة، وكان من المفروض أن يكون مشروع القانون المالي لسنة 2016 تنويجاً لولاية حكومية تستكمل من خلاله الحكومة الحالية تنفيذ التزاماتها وعودها.

لكننا، مع كل الأسف، لم نلمس أي حس تقني لدى الحكومة عبر مشروع هذا القانون، ولم نر أي تقدم على مستوى الإصلاحات التي يتطلبها اقتصادنا وتفرضها أوضاعنا الاجتماعية والسياسية.

إننا ناقش هذا المشروع في أجواء احتفاء العالم باليوم العالمي لحقوق الإنسان (10 دجنبر من كل سنة)، وهي مناسبة تقدم من خلالها الحكومات تقدمها على المستوى الحقوقي وتعزيز الحريات العامة وإعمال المبادئ الكونية لحقوق الإنسان.

كما لا يسعنا إلا أن نؤكد على ضرورة مواصلة إدماج المرأة في القطاع الاقتصادي، خصوصاً عبر خلق المقاولات، والنسبة المسجلة حالياً في مجال مشاركة المرأة في تسيير المقاولات لازالت متدنية وضعيفة جداً، يجب العمل على الرفع منها تماشياً مع مقتضيات الدستورية للمنافسة.

كما أنه لا بد من التذكير، بأن إكراهات التمويل لازالت تشكل عائقاً أمام تطوير وتحسين مردودية المقاولات وتحد من فعاليتها، كما تحد من دورها في الاستثمار والتنمية وخلق الثروة ومناصب الشغل، إذ أن الولوج إلى التمويل لا يتناسب وحجم انتظارات المقاولين وطبيعة أنشطتهم، بل أصبح غير ممكن بالنسبة للعديد من القطاعات، مما يفرض البحث عن حلول ناجعة لإشكالية التمويل، التي تعتبر من أكبر كوابح النمو، ولذلك نعتبر أن أحد مداخل الإصلاح، يتجلى في تسريع تطبيق إصلاح القانون المتعلق بآجال تسديد مستحقات المقاولات على المؤسسات والإدارات العمومية وتسهيل وولوج المقاولات للتمويل.

إن التوجه الاجتماعي للقانون المالي لهذه السنة يزيك الاختيار المنهج لبلادنا منذ 15 سنة خلت، وهنا نستحضر الإجراءات المتخذة في هذا القانون، خصوصاً رفع الميزانية المخصصة ل"صندوق دعم التماسك الاجتماعي"، وتفعيل التعويض عن فقدان الشغل الذي خصصت له 500 مليون درهم كعلاف مالي لمواكبة انطلاقته تفعيله على مدى ثلاث سنوات، مع التذكير بأن الاتحاد العام قد ساهم في اثباته، وإذ نسجل توجه الحكومة نحو خلق مناصب شغل وإعادة انتشار الموظفين في نطاق الجهوية المتقدمة، فإننا نعمل مع المراكز النقابية لاستتباب السلم الاجتماعي، عبر خلق آلية للوساطة لحل نزاعات الشغل، مع العلم أننا لازلنا نؤكد أن العمل بالحد الأدنى الوطني للأجور قد أبان عن محدوديته، وقترح إبداع صيغ جديدة لحد أدنى قطاعي، وحد أدنى جموي، تماشياً مع روح الجهوية المتقدمة، ووضع أسس لخلق جهات اقتصادية تقوم على إمكانات وخصوصيات كل جهة، كمرحلة انتقالية نحو تحرير كامل لسوق الشغل، مع ضمان الحماية الاجتماعية الكافية.

إننا نسجل الإرادة القوية التي أكد عليها جلالة الملك للإسراع بإصلاح القضاء، اعتباراً للوقع المنتظر لهذا الإصلاح في تحسين مناخ الأعمال وتجاوز المشاكل التي تعترى المجال الاقتصادي، خاصة في شقة الاجتماعي.

وندعو في هذا المجال بالإسراع بتكوين رجال القضاء في ميدان الأعمال والاقتصاد وكذلك عصنة إدارات العدالة وحكامتها لتتمكن في السنوات القريبة من خلق المحكمة الرقمية.

ونؤكد من جهتنا على أهمية التحكيم في الميدان الاقتصادي، ونتوخى تقوية العمل به، باعتباره آلية سلسلة لحل النزاعات، ونعمل في الاتحاد العام على إرساء مركز تحكيم يساهم في تخفيض الضغط على القضاء.

شكرا السيد الرئيس.

ومسؤولية في الاستشارات الانتخابية التي كنا نُعول عليها لإحداث تحول في مسار الديمقراطية المحلية ببلادنا، وفي فتح آفاق واعدة للجهوية المتقدمة التي تم التبشير بها كمشروع وطني كبير، لكن تفعيلها بالشكل المتسرع والناقص اليوم لن يحقق ما كنا نصبو إليه من تطورات.

إن التحدي الكبير أمام المغرب في المستقبل المنظور هو إنجاح ورش الجهوية المتقدمة وما يستلزمه من وسائل ودعامات قانونية ومالية وبشرية، لكننا لا نلمس أن مشروع القانون الميزانية لسنة 2016 يشكل انطلاقة فعلية للتجاوب مع متطلبات التفعيل العملي لمغرب الجهات، ولا أدل على ذلك هو الاعترافات الضعيفة التي رصدت للجهات الإثني عشر والتي لم تتجاوز 4 ملايين درهم.

كما أن التشخيص الحالي للمسار الجهوي يجعلنا ندق ناقوس الخطر حول التفاوتات الاقتصادية والاجتماعية الصارخة بين الجهات، فكيف يعقل أن تستحوذ جمحي الرباط-سلا-القنيطرة والبيضاء-سطات على أكثر من 63% من الاستثمارات العمومية؟

إن ذلك من شأنه أن يكرس استمرار الاختلالات والتفاوتات على كافة المستويات، مما سيضرب في العمق فلسفة النظام الجهوي.

كان أولى بالحكومة، السيد الرئيس المحترم، أن تستفيد من ظرفية استمرار انخفاض أسعار المحروقات عالميا، وهو ما يمكن من إيقاف نزيف ملايين الدراهم عبر صندوق المقاصة، ناهيك عما يشكله تحسن ميزان الأداء التجاري من مناخ ملائم للاقتصاد الوطني، لكن الحكومة لم تستغل هذه الظرفية المساعدة لإرساء إصلاح نهائي لصندوق المقاصة باعتماد ما وعدت به من إجراءات لاستهداف الفئات الضعيفة والمهمشة بالدعم المباشر، ولم تقم بأية إجراءات اجتماعية محفزة للفئات الشغيلة وللفئات الوسطى باعتبارها المحرك الوطني.

بل على العكس من ذلك استمرت الحكومة في البحث عن الحلول السهلة بالهروب من أزمته، وذلك عبر اللجوء إلى المزيد من الاقتراض ورهن مستقبل الأجيال القادمة بمديونية خارجية ثقيلة، حيث فاق حجم المديونية اليوم أكثر من 63% من الناتج الداخلي الخام.

إن نسبة النمو، السيد الرئيس، السيدان الوزيران، التي رصدناها منذ تولي هذه الحكومة ظلت ضعيفة وبعيدة عن وصول النسبة التي وعد بها البرنامج الحكومي، والذي بشرنا إذاك بنسبة نمو تصل إلى 5%، لكنها اليوم بالكاد تعدنا الحكومة ب 3% وهي من أضعف نسب النمو منذ أزيد من 15 سنة.

وفي هذا الإطار يتضح بأن الحكومة ليست لها أية اقتراحات لمواجهة أكبر الآفات الاجتماعية وأخطرها على مستقبل المجتمع المغربي، ألا وهي البطالة التي تؤكد كل المؤشرات استفحالها وتناميها، خاصة في أوساط الشباب.

فالواقع الفعلي اليوم يثبت أن الحكومة فشلت فشلا ذريعا في الالتزام

لكننا اليوم نعيش ردة في بلادنا خلال الأربع سنوات الماضية على مستوى الحقوق، فكل فئات الشعب المغربي أكتوت بإجراءات التشفير، أكتوت بارتفاع الأسعار، وحينما نتجج بشكل سلبي تتعرض للقمع والتعنيف، وهو ما نرى أنه يعود ببلادنا إلى عقود ماضية من الانتهاكات.

كما أن الحريات النقابية تُنتهك باستمرار في تضيق تام على النقابات المناضلة التي تدافع عن مصالح وأوضاع الفئات الشغيلة، في وقت تصر فيه الحكومة على المزيد من الإجراءات اللاشعبية والماسية بالقدرة الشرائية وبالأوضاع الاجتماعية مع إغلاق باب الحوار الاجتماعي الذي كان من أهم المكاسب الحقيقية في بلادنا بتضحيات المناضلين النقابيين ودعم القوى الديمقراطية والتقدمية ببلادنا.

وبكل أسف، الحكومة لازالت مستمرة في منهجيتها التضييقية على الحريات والمنهجية التراجعية على المكاسب الاجتماعية ومحاوله تجاوز اختلالات وإفلاس الصناديق على حساب أوضاع الشغيلة وجيوب المواطنين البسطاء.

ولعل المسيرة الحاشدة للنقابات الوطنية التي نظمت بالدار البيضاء يوم الأحد 29 نونبر لهي أكبر مؤشر على الاحتقان الكبير الذي تعرفه الساحة الاجتماعية، التي لولا صبر وتقل النقابات والشغيلة لأدت إلى إنزلاقات وتوترات لا نتمناها إطلاقا ببلادنا.

وبالتالي من هذا المنبر، كفريق اشتراكي، ندعو الحكومة إلى الرجوع إلى آليات الحوار الاجتماعي المسؤول والاستجابة لمطالب النقابات المشروعة ومراعاة الأوضاع الاجتماعية للطبقة الشغيلة التي ضحت في وقت مضى من أجل الحفاظ على صلابة الاقتصاد الوطني وضحت من أجل تكريس السلم الاجتماعي ببلادنا.

السيد الرئيس المحترم،

السيدان الوزيران،

السيدات والسادة المستشارين،

الفريق الإشتراكي يرى بأن فشل الحكومة لم يقتصر على المستويات الاقتصادية والاجتماعية وفي الاستمرار في الإصلاحات والحفاظ على المكتسبات فقط، بل إن فشل هذا الحكومة الذريع امتد اليوم إلى الحياة السياسية، حيث لم تستطع الحفاظ على مستوى لائق لتنظيم انتخابات مهنية ومحلية جهوية في مستوى ما راكمته بلادنا من تجربة ومن نضج على مستوى الاستشارات الانتخابية.

لقد أخرجت الحكومة تنظيم الانتخابات لسنوات حتى وصلت الأوضاع ببعض المؤسسات المنتخبة إلى درجة كبيرة من التفسخ، وحينما شرعت في الإعداد للمسلسل الانتخابي ساد الارتجال، ساد التسرع، مما أدى إلى فوضى عارمة عانت منها الأحزاب السياسية في تدبير هذه الانتخابات وفق الأجندة الضاغطة التي تحكمت فيها الحكومة وفرضتها.

وبالتالي لم تجني بلادنا الفائدة المطلوبة لانخراط المواطنين بوعي

ومن هنا لابد من التأكيد على أن بلادنا اكتسبت تفرد تجربتها في الحفاظ على الإستقرار الأمني بفضل حكمة تدبير شؤون الدولة الإستراتيجية من طرف صاحب الجلالة، وهو ما تشهد به كل المنتديات الدولية التي أجمعت على أن المغرب استطاع إقرار نموذج مستقر سيكون ضمن النماذج الصاعدة بفضل الرعاية المولوية السامية له.

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير،

السيدات والسادة المستشارين،

الفريق الاشتراكي عارض هذه الحكومة منذ بداية تنصيبها، انطلاقا من توجهنا المبدئي وانطلاقا من قرارات مؤتمرها وانطلاقا من احترام إرادة الناخبين المغاربة، وعبرنا عن معارضتنا منذ البداية بكل شجاعة ووضوح، لكننا انطلاقا من غيرتنا الوطنية، كنا نتمنى أن تنجح هذه الحكومة على الأقل في استكمال الأوراش الإصلاحية التي كانت مفتوحة.

اليوم، نعلن من جديد أننا سنعارض بقوة مشروع هذا القانون، لأنه بكل موضوعية لا يختلف عن مشاريع القوانين السابقة التي عارضناها منذ أربع سنوات، ولأنه يستمر في نفس النهج العقيم الذي اختارته الحكومة بشكل سلبي وغير منتج في ظرفية كان من الممكن أن نستثمرها ونستغل إمكانياتها في تطوير النموذج الاقتصادي الوطني وإدماج كل الفئات الاجتماعية للمساهمة الجماعية في بناء مستقبل المغرب.

سنستمر في معارضة الاختيارات البئيسة، سنستمر في معارضة الاختيارات اللاشعبية التي سترهن مستقبل الأجيال القادمة بشكل غير منتج وعبر الاستئذان واستغلال الفئات الضعيفة والهشة لتأدية فواتير الاستئذان الثقيلة، بعدما أدت تكاليف آثار التقويم الهيكلي والفساد الذي نخر الصناديق والمؤسسات العمومية وغيرها من الاختلالات التي كانت ستؤدي ببلادنا إلى السكنة القلبية.

واحتراما مني للحيز الزمني المخصص للفريق، أقف عند هذا الحد السيد الرئيس المحترم.

وشكرا، السيدات والسادة المستشارين، السيد الوزير، على حسن إصغائكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار محمد العلمي، رئيس الفريق الاشتراكي. والكلمة للسيدة أمال العمري، رئيسة فريق الاتحاد المغربي للشغل.

المستشارة السيدة أمال العمري:

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

لقد بوأت الانتخابات الأخيرة الاتحاد المغربي للشغل المرتبة الأولى في

بتخفيض مستوى البطالة إلى ما دون 8%، فما جدوى الاختيارات السياسية والاقتصادية إن لم تكن لها آثارها على التنمية وبالأساس على مستوى تشغيل الشباب ودفعة للمساهمة في بناء الاقتصاد الوطني ومستقبل المغرب؟

وما الغاية من مشاريع الميزانيات إن كانت مجرد أرقام وحسابات، ولم تكن لها الانعكاسات الفعلية على مستوى الرفع من المستوى الاقتصادي والاجتماعي للأسر المغربية؟

إننا أمام مشروع قانون مالي مستسلم وفاشل على مستوى الاختيارات، ولم يعد له أي طموح ولو على مستوى الشعارات الحماسية التي انطلقت بها الحكومة في بداية ولايتها سنة 2012.

إننا نلمس فيه أن الحكومة أنهكت نفسها بوعود ثقيلة لا قدرة لها على الوفاء بها مع الشعب المغربي ولم تعد لها الشجاعة الكاملة للاستمرار في الطموح للوصول إليها، فبالإضافة إلى فشل الحكومة في الاستمرار في الإصلاحات وفشلها في الحفاظ على وتيرة النمو وفشلها في معالجة الإشكالات الاجتماعية، فإننا نلمس، كفريق إشتراكي، أن الحكومة فاشلة أيضا حتى في تعاطيها الموازناتي والحساباتي في مشروع الميزانية.

مشروع القانون هذا يكرس العجز في ميزانية الدولة، حيث النفقات تفوق المداخيل بشكل كبير، والإشكال الكبير الذي برز في السنوات الأخيرة، وسيتعمق أكثر إذا لم تبادر الحكومة بالحجاب عليه، هو محدودية الموارد المالية المغذية للميزانية وندرة مصادر التمويل.

إننا نلمس من خلال هذا المشروع استقالة الحكومة بشكل تام من تحمل مسؤولياتها في المجالات الاجتماعية، واقصد هنا، التعليم، السكن اللائق، الصحة إلخ.

إذن، الحكومة أعلنت حربا على الفئات الوسطى وعلى باقي الفئات الضعيفة في المجتمع. ونحن في الفريق الاشتراكي نحذر من مخاطر الاستمرار في هذا التوجه لما سيؤدي من الزيادة في تفقير المواطنين وسيادة اليأس لديهم.

إننا نقول هذا الكلام انطلاقا من غيرة وطنية صادقة بغض النظر عن اختلافنا السياسي والإيديولوجي مع الحكومة الحالية، فرغبتنا في استقرار البلاد وأمنها وتقدمها لم نجعله في يوم من الأيام موضوع مزادات سياسية.

وفي هذا الإطار، الفريق الاشتراكي ينوه بقدرات بلادنا على مستوى يقظتها الأمنية وحمود أبنائنا وبناتنا في أحزمة وإدارة الأمن، التي أبانت عن يقظة وحس محمي استباقي نال اعترافا دوليا على مستوى كشف المخاطر الإرهابية والإجرامية التي تنامت في عدد من الدول حتى المتقدمة منها.

لكن بالمقابل ننبه الحكومة أن الفعالية الأمنية لأجهزتنا الأمنية هي غير كافية مما بلغت من النجاعة، فعلى الحكومة أن تدعم هذه الفعالية بدعم سياسي وباختيارات اقتصادية واجتماعية تحسن النموذج المغربي الديمقراطي الحداثي وتعزز ثقة المغاربة في مؤسساتهم وفي تجربتهم الديمقراطية.

وعلى رأسه استقرار الحقوق والمكتسبات، فلا مكتسبات ولا كرامة ولا حتى حكومة بدون استقرار البلاد.

ولقد كانت هذه التعبيرات الاحتجاجية خير رد لتجاهل الحكومة للمطالب العادلة للطبقة الشغيلة ولشاريعها الإجمالية التي تضرب في العمق مكتسبات انترعها العمال بفضل نضالاتهم لسنين طويلة غير عابئة في ذلك بنتائجها الوخيمة على التماسك الاجتماعي، وفي تناقض صارخ للالتزامات الحكومية المترتبة عن تصديقها على الاتفاقية 144 لمنظمة العمل الدولية بشأن الحوار الاجتماعي الثلاثي الأطراف.

واسمحوا لي، السيد الرئيس، السيدين الوزيران، أن أتساءل عن مدى استجابة هذا القانون المالي الذي لا يعدو أن يكون ترجمة مالية في حدود سنة لاستراتيجيات حكومية معتمدة، مدى استجابته إذن لطموحاتنا الاقتصادية والاجتماعية وروح رهان بلادنا للتنمية المستدامة.

فمن حيث المنهجية وفي الوقت الذي نشيد به بعزم انخراطنا في العمل بالقانون التنظيمي الجديد للمالية وما أتى به من برجة متعددة السنوات والتدبير بالأهداف واعتماد الشفافية والمقروئية وتغيير التراتبية وغيرها من المستجدات التي من شأنها أن تحدث تقدما في مجال التدبير الحكومي للمالية في كل مراحل الإعداد والتنفيذ والتقييم، وخلافا لما نص عليه الدستور بخصوص الديمقراطية التشاركية، وما أكد عليه القانون التنظيمي للمالية، والذي اعتمد من طرف الحكومة كمرتكز رابع كما ورد في المذكرة التقديمية، فإننا نعتبر بأن الحكومة قد جانبت هدف التشاور القبلي مع الأطراف المعنية من برلمان بغرفتيه، وكذا الفاعلين الاقتصاديين والاجتماعيين.

فبخصوص الفرضيات دون السقوط في تضارب الهيئات والمؤسسات الوطنية والدولية حول نسبة النمو التي اعتمدت في إعداد القانون المالي والمحددة في 3%، نسائلكم في فريق الاتحاد المغربي للشغل:

هل تحديد هذه النسبة الضعيفة خاضع لمؤشرات تقييم محددة أو لمقاربة تتحدى الواقعية، وتتوخى الحذر أو الاحتراز الإرادي؟

وهل تم احتساب مساهمة القطاع غير المهيكل في تحديد هذه النسبة؟ وفي كل الأحوال، يبقى تحديد نسبة 3% إخلالا بالتزامات الحكومة بتحقيق نسبة 5% من النمو التي سطرته في البرنامج الحكومي، ويبقى في كل الحالات دون طموح اقتصادنا، قياسا مع دول المنطقة والدول الإفريقية.

وبالنسبة لفرضية سعر البترول في 61 دولار كذلك هي نسبة مبالغ فيها، علما بأن سعر البترول حسب التوقعات لن يرتفع على المدى القريب بسبب الوفرة، بالنظر إلى التغيرات الجيو إستراتيجية بعد رفع الحصار على إيران.

كما أن تحديد 1,7% بالنسبة للتضخم رهين بمدى استقرار الأسعار عبر التحكم في شبكة الوسطاء.

بخصوص التوازنات الماكرو اقتصادية، لقد انصب اهتمام الحكومة على تقليص عجز الميزانية في إطار محاسباتي بحت، وفق توجهات المؤسسات

تمثيلتهم على المستوى المهني، وكذلك على مستوى مجلس المستشارين، مما يطرح على مركزيتنا وعلى فريقها مسؤوليات حمة في الدفاع عن مطالب الطبقة العاملة وعموم المجاورين والفئات الشعبية.

ولعل أهم المحطات في العمل البرلماني، والتي تدخل في مجال التشريع والمراقبة للسياسات العامة مع محطة مناقشة واعتماد قانون المالية، إذ تعتبر فرصة سانحة للوقوف على السياسات الحكومية المعتمدة في مجموع القطاعات والتدبير الحكومي وتقييم مدى نجاعتها، كما أنها مناسبة لمناقشة التوجهات والاستراتيجيات الحكومية التي ستحكم البلاد لمدة سنة مالية على الأقل، إذا ما أخذنا بعين الاعتبار الاعتمادات المرصودة للسنة المالية فقط وليس الطابع الهيكلي والاستشرافي للسياسات المنتهجة.

يأتي هذا الموعد الدستوري لمناقشة قانون المالية في ظل وضعية اجتماعية عنوانها "الاحتقان الاجتماعي بكل تجلياته"، زاد من حدته تعطيل الحوار الاجتماعي، هذا الحوار الذي كان مطلبنا الأساسي مأسسته وإقرار مفاوضات جماعية وطنية في دورتين على الأقل، تدشن الأولى الدخول الاجتماعي وتتيح للحكومة الفرصة للأخذ بعين الاعتبار المطالب النقابية ودراسة إمكانية تلبية بعضها إن لم يكن كلها، عبر ترجمة تأثيراتها المادية في القانون المالي، والثانية لتناول أهم الملفات والأوراش الاجتماعية.

إننا نناقش هذا القانون على وقع الاحتجاجات نتيجة الاكتواء بغلاء الأسعار وضرب الحقوق النقابية والتراجع عن المكتسبات، إن على مستوى الوظيفة العمومية والقطاع العام (مجالات التعليم والصحة وغيرها) أو على المستوى الطلابي، حيث وصلت الاحتجاجات إلى قمة أوجها، والتدخل السافر للقوات العمومية في العديد من الحالات لفض الاعتصامات والاحتجاجات بكل الوسائل القمعية.

أما على مستوى القطاع الخاص، فقد فُتح الباب على مصراعيه للتسريحات الجماعية والإغلاقات لأسباب هيكلية أحيانا أو ملفقة أحيانا أخرى دون احترام أدنى للحقوق الشغيلة، ناهيك عن الخروقات اليومية والانتهاكات لحقوق وكرامة العاملين والعاملات، أكثر من ذلك نناقش هذا القانون والحكومة تعزم تمرير مشاريع نعتبرها في فريق الاتحاد المغربي للشغل وتعتبرها الحركة النقابية مشاريع تراجعية، ولعل البرنامج النضالي الذي سطرته المركزيات الأربع من مسيرات وتجمعات وإضرابات وطنية، وآخرها الوقوف التجمع في زفقة فرحات حشاد وكذلك ما قبله المسيرة الوطنية ل 29 نوفمبر والتي كانت مسيرة نضالية حضارية سلمية، لم يكن الهدف منها إيقاف البلاد، واستطاعت الحركة النقابية أن تتفادى أي استفزاز بالرغم من الأحداث الإرهابية في البلدان المجاورة.

وكنا نتمنى أن يلتقط السيد رئيس الحكومة الإشارة ويرد الرد الحكيم الذي يصب في تجنب بلادنا الأزمات الاجتماعية، وهو في غنى عنها، خصوصا في سياق إقليمي وجمهوي ملتهب، ونحن في الحركة النقابية نؤمن إيمانا راسخا باستقرار البلاد، لأن استقرار البلاد يعني لنا الشيء الكثير

إصلاحا شموليا لمنظومة الجبايات، محوره تخفيض الضغط الضريبي على الأجور، أطل علينا الإئتلاف الحاكم بإجراءات وتدابير ضريبية جزئية تضرب بعرض الحائط مبدأ العدالة الضريبية، ذلك أن الحكومة الحالية لجأت إلى تبني حلول سهلة لإغناء مواردها من خلال المزيد من الضغط على القدرة الشرائية للمواطنين، عبر الرفع من الضرائب على الاستهلاك والضريبة على القيمة المضافة من قبيل المواد الغذائية أو تعريفه السكك الحديدية (من 14% إلى 20%) وغيرها، منافية لشعاراتها بتعزيز مكانة الطبقة المتوسطة ولاتزامتها الدولية في المجال البيئي.

وبهذا، يبقى ورش إصلاح المنظومة الجبائية كمدخل حقيقي لتحقيق العدالة الاجتماعية، حبس الانتظار بالبرغم من أنه كان موضوع مناظرة وطنية أفضت إلى بلورة تصور شمولي للإصلاح في إطار تشاركي وتوافقي بين مختلف الفعاليات وفي مقدمتها المركبات النقابية الأكثر تمثيلا.

السيد الرئيس،

إن ربح رهان التشغيل هو التحدي الأكبر لضمان الاستقرار الاجتماعي والتنمية المدمجة، وبغض النظر عن التصريحات المتناقضة حول نسبة البطالة بين الحكومة والمندوبية السامية للتخطيط، نسجل الفشل الواضح للحكومة في توفير فرص التشغيل وتحقيق العمل اللائق الذي يبقى رهينا بسن استراتيجيات مندمجة، بدءا بالاستثمار في القطاعات المنتجة المشغلة لليد العاملة.

وبالرغم من تواتر المخططات القطاعية وعلى رأسها مخطط الإقلاع الاقتصادي، فإننا نلاحظ العجز المستمر لاستيعاب وامتصاص البطالة المتزايدة والضاربة الأطناب، خاصة في أوساط حملة الشواهد، إذ تصل إلى 25%.

ولابد من الإشارة هنا، أنه رغم الأهداف الطموحة في مجال التشغيل التي سطرها الإستراتيجية المعتمدة ببلادنا، فإنها لا تخلق سوى 80.000 منصب شغل كمعدل سنوي، لا يتوفر أغلبها على مقومات العمل اللائق، علما أنها تفقد ما يناهز 37.000 منصب شغل، على سبيل المثال لا الحصر سنة 2014 كمؤج.

وفي ظل شح مناصب الشغل في الوظيفة العمومية رغم الخصاص المسجل في العديد من القطاعات والمرافق العمومية، رضوخا لتعليمات المؤسسات المالية الدولية، لابد من الوقوف على الاستراتيجيات الإرادية للتشغيل وتقويم نجاعتها، إلى جانب إرساء حكام سوق الشغل وضمان جودة التكوين المهني كشرط من الشروط الأساسية للرفع من وتيرة التشغيل، إضافة إلى ضرورة تغيير النموذج الاقتصادي المغربي نحو التصنيع وعدم الاكتفاء بسياسة المناولة.

في موضوع إصلاح منظومة التقاعد، السيد الرئيس، لابد من أن تعترف الحكومة بافتقارها لتصور واضح لمعالجة شمولية لإشكالية أنظمة التقاعد، بما يضمن صيانة المكتسبات بعيدا عن الحلول التقنية الضيقة

المالية الدولية، علما بأن عجز الميزانية في حد ذاته قد يكون مستحبا إذا ما كان هدفة الاستثمارات المنتجة.

أما بخصوص عجز الميزان التجاري، فلازلنا نلاحظ اختلالا هيكليا، حيث لم يبلغ مستوى الصادرات إلى تغطية الواردات، رغم سعي الحكومة الحديث لاستعادة التوازنات الماكرو اقتصادية، مع العلم أن الفضل في ذلك يرجع لعوامل أخرى مرتبطة بانخفاض الفاتورة النفطية وهبات دولية وجودة الموسم الفلاحي الفارط، وليس لسياسة إرادية استباقية.

السيد الرئيس،

إن ما سمي بإصلاح نظام المقاصة نعتبره في فريق الاتحاد المغربي للشغل، لا نعتبره إصلاحا، لا نعتبر المقايضة إصلاحا، بل تطبيقا لحقيقة الأسعار التي تجعل المواطن الميسور والضعيف سواسية أمام غلاء المعيشة، ويبقى تساؤلنا مطروحا بخصوص تحويلات 15 مليار درهم الناتجة عن رفع الدعم عن المحروقات.

أما صندوق المقاصة فلزال لم يعرف الإصلاح المنشود، سواء من حيث دعم القدرة الشرائية للمواطنين والمستهلكين، خاصة ذوي الدخل المحدود، ضانا لاستفادة الشرائح الاجتماعية المستهدفة من الدعم المباشر، أو من حيث إصلاح مسالك نظام المقاصة بصفة عامة وحكامته.

السيد الرئيس،

بخصوص الإصلاح الضريبي، اسمحوا لنا أن نطرح في الفريق بعض التساؤلات:

أين نحن من وعد رئيس الحكومة خلال المناظرة الوطنية للجبايات من جعل الإصلاح الجبائي اختيارا مجتمعا، الهدف منه تطوير التنمية الاقتصادية وتعزيز التضامن والتماسك الاجتماعي؟

وأين نحن من وعد الحكومة بعدم اختزال الإصلاح الجبائي في اختيارات تقنية، في ظل تغيير مسلك الاتجاه نحو العدالة وإنصاف أكبر في التضريب في مضامين هذا المشروع كإحدى أهم التوصيات المنبثقة عن المناظرة الوطنية حول الجبايات؟

فأكبر متضرر من ضريبة تأخير الإصلاح الضريبي هم المأجورون والمستهلكون، وهم بصفة عامة الفقراء والطبقة المتوسطة، فأى عدالة اجتماعية إذا كانت الطبقة الشغيلة تساهم لوحدها في دفع 87% من الضريبة على الدخل، متجاوزة بقية الفئات الملزمة بهذه الضريبة، كالمهن الحرة وغيرها. أين العدالة الجبائية والتضامن والتماسك الاجتماعيين في أفق تحقيق المساواة الضريبية؟

لماذا يتم استهداف المأجورين وذوي الدخل المحدود والالتفاف عن الإجراءات الحقيقية التي يجب على الحكومة اعتمادها من قبيل فرض الضريبة على الثروة وعلى كبار الفلاحين وكبار المنعشين العقاريين ومحاربة الربح والتخلص والتهرب الضريبيين.

وعليه، ففي الوقت الذي كنا ننتظر فيه في فريق الاتحاد المغربي للشغل

تضرب جذورها في عمق التاريخ، والتي يسعى البعض، عبثا، النيل منها ومن بنائها المتناسك.

وها نحن اليوم نعيش انبعاث مسيرة أخرى، متجددة بنفس جديد، في ظل عهد جديد، بعد مسار طويل، حافل بالتماء وبيدل الجهد في الدفاع عن وحدتنا الترابية، بكل ما أوتينا من قوة، وعلى جميع الجهات، فقد قدمنا الكثير من التضحيات والشهداء، كما كان يتعين علينا شرح مواقفنا والدفاع عنها في المحافل الدولية والمنتظم الأممي زمنا طويلا، رغم تغير الحكومات والدول وتغير المواقف التي تحكمتها، ولم نضعف ولم نستكن، بل ازددنا معها قوة وصلابة.

وقد جاء الخطاب الملكي بمناسبة الذكرى الأربعين لانطلاق المسيرة الخضراء قويا، صلبا، مباشرا ومحركا، من مدينة العيون كرمزية مكانية، لإعطاء الانطلاقة نحو مسيرة تنمية شاملة، في إطار جولة ملكية لهذه الأقاليم، كللت بنجاح شعبي وجاهيري منقطع النظير، أركت الخصوم وأزعجت المتشككين، وأكدت بما لا يدع مجالا للشك، على قدرة المغرب على تجاوز معوقاته الذاتية وتطوير وظائفه الحيوية، تبعا لحاجياته ومعاقبة المستقبل بمنظورات إستراتيجية وبرامج مهيكلتة في أفق تكريس نموذج تنموي على المدين المتوسط والطويل.

لقد حمل الخطاب الملكي السامي رسائل مباشرة وبوضوح كبير وبدون "رتوش" إلى من يهتمهم الأمر، ونعتقد جازمين أن الرسائل قد وصلت إلى المعنيين بها خارجيا وداخليا، وما علينا نحن المغاربة سوى مواكبة هذا الحدث بمزيد من الالتفاف وراء جلاله الملك، وكثير من اليقظة والحذر وخلق شروط التعبئة الوطنية الدائمة لإلحاق الهزائم بكل ما يحاك ضد بلادنا من مؤامرات.

السيد الرئيس،

نناقش هذا المشروع كذلك في أعقاب صيف ساخن من الاستحقاقات الوطنية التي شملت المنظومة الترابية بكاملها وبجميع مؤسساتها، جهويا وإقليميا وجماعيا، وإذا كنا لا نجادل في النتائج التي أسفرت عنها، فإنها أكدت على أن بلادنا تعيش مرحلة ديناميكية متحركة.

السيد الرئيس،

نناقش هذا المشروع، ونحن على أبواب سنة انتخابية تشريعية، إذ يصادف السنة الأخيرة لهذه الولاية التشريعية، وهو بذلك يشكل فرصة مواتية للحكومة للدفاع عن منجزاتها وعلى مدى احترامها لوعودها، وكذا الوقوف على أوجه الإخفاقات التي اعترت أداءها وكذا جملة المعوقات التي حالت دون الوصول إلى النتائج المتوخاة.

إذ من المعلوم أننا نسائل هذا المشروع على ضوء الإلتزامات الحكومية الواردة في البرنامج الحكومي، كما نسائله أيضا على ضوء الظرفية الملائمة، في ظل تهاوي أسعار المحروقات والمواد الأولية في ظل هبات من السماء، تمثلت في مواسم فلاحية استثنائية وفي أضعف الأحوال متوسطة وفي ظل

والوصفات الجاهزة المستوردة، التي من شأنها أن تعصف بحقوق ومكتسبات الأجراء وتضرب في العمق قدرتهم الشرائية وحقهم في العيش الكريم.

إن الحكومة، ممثلة في رئيسها، قد سبق لها أن التزمت برزمة من التعهدات في إطار الحوار الاجتماعي، لم يتم تنفيذها، والآن، وهي على بعد سنة واحدة من نهاية ولايتها، أين مظاهر وتمظهرات الإلتزام السياسي للسيد رئيس الحكومة بتوفير معاش يضمن الحد الأدنى للعيش الكريم؟ أين وعدمك بتوسيع التغطية الاجتماعية لتشمل جميع الأجراء والنشيطين غير الأجراء الذين يناهز عددهم 8 ملايين عاملة وعامل؟ إلى أي حد تم تفعيل المقاربة التشاركية مع الفرقاء الاجتماعيين في بلورة إصلاح شامل وحقوقي يضمن ديمومة الأنظمة الاجتماعية والاستقرار الاجتماعي؟

إن ما نلاحظه الآن هو نهج الحكومة لسياسة الهروب إلى الأمام والانفرادية في اتخاذ قرارات ووصفات قد تعصف بالسلم والتناسك الاجتماعي..

السيد رئيس الجلسة:

شكرا، مع الشكر والاعتذار.

المستشارة السيدة أمال العمري:

بقت ضرورة تقييم النفقات الجبائية لضرورة إخضاع 32 مليار، ثم ضرورة الاستجابة الحكومية وإعطاء إشارات تجاه تنفيذ والاستجابة للمطالب النقابية المستعجلة.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيدة أمال العمري، ومعذرة على المقاطعة.

الكلمة للفريق الدستوري الديمقراطي الاجتماعي.

المستشار السيد محمد عدال:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

لي كامل الشرف، أن أتحدث اليوم، باسم الفريق الدستوري الديمقراطي الاجتماعي، في إطار مناقشة مشروع القانون المالي برسم سنة 2016.

وهي لحظة سعيدة ومشرفة من تاريخ بلادنا، وهذه الأخيرة تخلد الذكرى الأربعين للمسيرة الخضراء، تلك المسيرة التي نستحضر مغزاها ودلالاتها العميقة، بكثير من الاعتزاز والفخر، إذ شكلت لنا، وللعالم، مسيرة سلمية عظيمة، لاسترجاع جزء من ترابنا كان مغتصبا من طرف الاستعمار، وقد ساهمت هذه المسيرة في تقوية لحننا الوطنية وتعميق هويتنا الحضارية، التي

غرار البلدان العالمية المستوردة للنفط، من انخفاض الأسعار، وبناء عليه انخفضت قيمة واردات الطاقة خلال الفترة الممتدة من يناير إلى يوليو 2015 بنسبة 29% مقارنة مع نفس الفترة من سنة 2014، ومعنى ذلك أن خفض العجز جاء نتيجة لتحويلات في المحيط الخارجي.

وإذا كان من سؤال يطرح نفسه، هو ماذا أعدت الحكومة لمواجهة التغيرات التي قد تطرأ، والتي قد تلهب الأسعار من جديد؟ وبالنظر إلى الأوضاع الساخنة في الشرق العربي، والتي تنذر بأن القادم قد يكون خطرا لا على أوضاع الشرق الأوسط فقط، بل وعلى العالم أجمع، ولأجل ذلك ننبه الحكومة إلى ضرورة اتخاذ كل الإجراءات والتدابير التي ستمكن من مواجهة مخاطر تقلبات السوق الدولية.

فماذا أعدت من استثمارات لتخزين الطاقة بالاستفادة من عائدات المقاصة؟ وماذا أعدت من برامج لتطوير النقل الجماعي؟ وهل واصلت الاستثمارات في الطاقات المتجددة وفي تطوير الاقتصاد الأخضر؟

ودائما، وفي إطار الإنجازات التي تحققت ما يرتبط بجاذبية بلادنا على مستوى جلب الاستثمارات الأجنبية، وهنا تسجل الحكومة ارتفاعا للاستثمارات الخارجية بنحو 23% ونعتبر ما تحقق بهذا الخصوص، غير كاف، اعتبارا لوزن بلادنا كونها الوحيدة التي تنعم بالاستقرار في محيطها، بفضل القيادة الحكيمة لملك البلاد، وبفضل المنظور الاستباقي للأحداث، مما أهل بلادنا لأن تكون نموذجا يحتذى به في المنطقة.

علما أننا في الفريق الدستوري الديمقراطي الاجتماعي، نميز بوضوح، ما تحقق من نتائج في هذه الاستثمارات الخارجية بين الإنجاز الاقتصادي للدولة، على المستوى السيادي، والاستراتيجي، وبين ما هو من فعل وإنتاج الحكومة في مجال السياسة الاقتصادية الطرفية.

ودائما، في إطار رصد الإنجازات الحكومية، نذهب إلى ما ذهب إليه المجلس الأعلى للحسابات من ضرورة التزام اليقظة والحذر، إزاء المنحى التصاعدي الذي يعرفه الدين العمومي، سواء بالنسبة للدين المباشر للخزينة أو ديون القطاع العام وكذا الدين المضمون من طرف الخزينة، هذه الأخيرة التي بلغ حجم دينها 608 مليار درهم خلال النصف الأول من سنة 2015 مقابل 586 مليار درهم في تم سنة 2014، مسجلا بذلك ارتفاعا بجوالي 21.8 مليار درهم أو 4%. ويعزى ذلك إلى ارتفاع حجم الدين الداخلي بجوالي 5.2%، الأمر الذي يتطلب من الحكومة، عملا حقيقيا لتحسين مؤشرات المالية العمومية، بالتحكم في النفقات العادية والرفع من المداخل ومتابعة الإصلاحات الضرورية، ومن بينها إصلاح جبائي يتوخى توسيع الوعاء الضريبي، وهو ما لم يتحقق، فأصبح لا مناص من اللجوء المفرط إلى المديونية للاستجابة لمتطلبات الميزانية العامة، كما في التدابير الواردة في هذا المشروع.

السيد الرئيس،

أعاد المشروع النظر في الضريبة على الشركات، واعتمد أشطرا لذلك،

كذلك موارد مالية مهمة، أتت من الشراكة الإستراتيجية مع دول الخليج. بالإضافة إلى كل ذلك، توفر صلاحيات لم تنعم بها أية حكومة سابقة، في سياق دستوري نعتبره أحدث تحولا عميقا على مستوى بنية الدولة.

ونسائله أخيرا على ضوء الانتظارات المشروعة للمغاربة، الذين باتوا أكثر إلحاحا للاندماج في النسيج الاقتصادي والاجتماعي، فهل بمقدور مشروع القانون المالي الأخير، في هذه الولاية، أن يتجاوز مع انتظارات المواطنين، ومع تطلعات الفاعلين الاقتصاديين والاجتماعيين؟

ورغم، أنه آخر مشروع قانون مالي لهذه الولاية، فقد جاء عاديا، وربما أقل من ذلك، رغم أنه يأتي في أعقاب سنة جيدة، تألفت فيها كل العناصر الإيجابية، منتوج زراعي جيد، بل غير مسبوق، وبلوغ نمو قد يصل 4.6% وفي أحسن الأحوال قد يصل إلى 5%، رغم كل ذلك جاء مشروعا فاقدا للرؤية وغير قادر على إنارة الطريق أمام الفاعلين الاقتصاديين، وفي ذات الوقت يطمئن المواطنين على مستقبل الاقتصاد الوطني.

وهكذا، وفي مقابل سنة جيدة نسبيا على مستوى النمو، يعدنا المشروع بسنة مالية قادمة قد تصل فيها نسبة النمو بالكاد إلى 3% أو دوغما ذلك، مثلا بنك المغرب يحددها في 2.6%.

إننا، في الفريق الدستوري الديمقراطي الاجتماعي مع الاستثمار المنتج، الذي يعكس على التشغيل وعلى التقليل من عوامل الفقر، وهذا ما يفرض إعادة النظر في طرق الاستثمار لدينا لجعلها ذات مردودية، فالتدبير الجيد للأموال العمومية، لا يكمن فقط في احترام المساطر المعمول بها، بل يكمن في مدى التقائية الأهداف المراد تحقيقها لتطوير البلاد.

ذلك، أن النمو الذي ظلت الحكومة منذ تقلدها المسؤولية تعد بتحسين معدله طوال السنوات الأربع دون أن تفلح في ذلك، يستدعي إنضاج شروط حقيقية للإقلاع، وهي شروط لا تتم بمعزل عن بعضها البعض، إذ التنمية سيرورة شاملة، اقتصادية، واجتماعية وفكرية، إبداعية، وهي في جوهرها ذاتية الدفع، أي أن أداءها يكون في منأى عن المؤثرات الظرفية، لاعتمادها أولا وقبل كل شيء على الموارد الذاتية، وتستقي ديناميتها من ضوء العلاقات الاندماجية بين كل القطاعات.

أما وأنا نظل في تبعية مطلقة للأسواق الدولية ولتقلباتها وإلى التقلبات المناخية، فهذا ما يحكم على نمونا بالتذبذب وعدم الاستقرار، وتنتفي معه الإرادة السياسية، التي غالبا ما نتداولها في خطاباتنا دون إدراك لمغزاها الحقيقي.

نتنقل بعد ذلك إلى فرضية خفض العجز إلى 3.5%.

منذ البداية يمكن القول إن هذه الفرضية في المتناول، ويمكن تحقيقها، بل إنه إذا لم تتحقق سيكون الأمر غير عاديا، ذلك أنه في ظل الحذف الذي طال دعم المحروقات، وتخفيف أسعارها، وفي ظل الانخفاض المتواصل لاعتمادات صندوق المقاصة بسبب انخفاض أسعار النفط إلى أكثر من النصف، وهو النجاح المشهود للحكومة بتحقيقه، فقد استفاد المغرب، على

المستشار السيد محمد عدال:

عندي واحد 3 دقائق ديال الحركة، الله يخليك.

السيد رئيس الجلسة:

لا، لا، لا لأنه التوقيت اللي عندي هنايا، التقسيم الزمني ديال الصباح بوحدهو والتقسيم الزمني ديال العشية بوحدهو، ومعذرة السي عدال.

المستشار السيد محمد عدال:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد الوزير على تصحيح الخطأ إذا كان، نحن نتعلم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

والكلمة الآن للسيد حيسان عبد الحق عن مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل.

المستشار السيد عبد الحق حيسان:

السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

نتقدم اليوم أمامكم لسط وجهة نظر الكونفدرالية الديمقراطية للشغل، المنظمة النقابية التي ناضلت ومازالت تناضل من أجل إرساء حقوق المواطنة والحقوق الاقتصادية والاجتماعية وحرية التعبير وحرية التنظيم ومن أجل الحق في عمل لائق للجميع.

نتقدم اليوم لتقديم وجهة نظرنا في قانون المالية لسنة 2016 هذا القانون الذي يأتي في ظروف تميز على مستوى الدولي بالتوترات الجيوسياسية، كما تميز بانحصر النمو الاقتصادي العالمي.

أضف إلى ذلك ما عرفته بعض الدول من ضربات للإرهاب، الشيء الذي لا محال سينعكس على الاقتصاد العالمي سواء تعلق الأمر بسعر البترول أو بتقلبات صرف العملة أو بغيرها من المؤشرات.

هذه الظرفية العالمية لها تأثير مؤكد على الاقتصاد الوطني سنة 2016 كما كان عليه الأمر سنة 2015 التي عرفت تراجع أسعار النفط إلى جانب موسم فلاحي مميز بفعل التساقطات المطرية، مما ساهم في الرفع نسبة النمو لكنها ضلت أقل بما توقعته الحكومة، هذه الحكومة التي أعدت قانون المالية لسنة 2016 دون استشارة مع الفرقاء الاجتماعيين ودون حوار مع النقابات مشتغلة بمنطق الأغلبية العددية لا بمنطق الديمقراطية التشاركية وأثبتت مرة أخرى أنها ماضية في تعطيل الحوار الإجماعي كما نص عليه اتفاق فاتح غشت 1996، والذي أكد على إجراء حوار إجماعي مرتين في السنة في شتنبر وأبريل من كل سنة.

في شتنبر، كي تطلع الحكومة على إنشغالات الفاعلين الإجماعيين إلى

وكنا نتوحي في فريقنا، أن تعتمد الحكومة على تعديلات يكون القصد منها التعاطي الإيجابي مع الإشكاليات البنوية للاقتصاد الوطني، عبر تسهيل عملية إدماج القطاع غير المهيكل، باعتماد نسب تحفيزية لهذا القطاع، بدل التركيز فقط على عنصر المردودية الضريبية الآتية، وحتى يتسنى ردم الهوة بين الأهداف المعلنة والتدابير المتخذة، والتي غالبا ما تضرب في العمق الشركات التي تساهم أكثر من غيرها في الموارد الضريبية من الضريبة على الشركات.

وهو بهذه الصفة التي ذكرناها تخاشى التعاطي مع الإصلاح الضريبي المنتظر، مع القطع مع اقتصاد الربيع، مع استيعاب القطاع غير المهيكل، مع إعادة النظر في منظومة الأجور.

السيد الرئيس،

يصادف هذا المشروع انطلاق العمل بنظام الجهوية المتقدم بالاعتماد على رافعة الاستثمار العمومي لمصاحبة القطاعات الإنتاجية والبنية التحتية وتقليص الفوارق ما بين الجهات، وهي مقاربة ينبغي أن تؤمن عدلا على مستوى الوسائل لأجل تنمية متوازنة ومنسجمة لمجموع التراب الوطني. وهذه المناسبة، نعتبر ما ورد في مشروع القانون المالي، لا يلائم كل هذه الدينامية، وهذا الزخم المتولد من تبني مفهوم الجهوية المتقدمة، فالحكومة مطالبة بمزيد من الجهود لإنجاح ورش الجهوية.

إذا كان هذا ما سيصادفه القانون المالي الأخير لهذه الولاية، فإنه سيترك لدينا تركة ثقيلة على مستوى المديونية العمومية وتوازنات مالية هشة ونمو بطيء وشريحة متوسطة تئن من الضربات التي وجهت إليها في السنوات الأخيرة وارتباب معظم الناس العاملين في الاقتصاد غير المهيكل، لا بخيار منهم، ولكن نتيجة الافتقار إلى الفرص في الاقتصاد المنظم وانعدام سبل أخرى لكسب لقمة العيش.

علما أن السياسات العامة لحد الآن، لا تعمل على تسريع عملية الانتقال إلى الاقتصاد المنظم في سياق من الحوار الاجتماعي المنتج، ليظل المغرب ضمن خانة البلدان المعرضة لمخاطر كبرى بفضل تقلبات أسواق المواد الأولية والأسواق المالية.

كما أن تشغيل الشباب الحامل للشواهد العليا يظل إحدى الحلقات الأضعف في بلادنا، إذ لا نستفيد اليوم من هذه الطاقات الشابة التي نحن معرضون لانتقادها في السنوات القليلة القادمة بحكم زحف الشيخوخة، ولو أن خلق 26 ألف منصب شغل يعتبر مجهودا كبيرا معتبرا مقارنة بالضغط الذي تمارسه الوظيفة العمومية على الموارد المالية العمومية، فإنه مع ذلك يظل هذا الجهد المبذول دون انتظارات حشود المعطلين الذين تجاوز عددهم 1.2 مليون عاطل..

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار المحترم.

من الإعفاءات لصالح الأغنياء، نجد أن الخدمات الاجتماعية تزداد سوء، فواقع التعليم لا يخفى على أحد وقد وصل مستوى غير مسبوق من الاندحار باعتراف رئيس الحكومة بنفسه، واهنا لا أجد أن أقول (إننا نرفض أن يستغل السيد رئيس الحكومة مناسبة رده على أسئلة المستشارين لتصفية حساباته السياسية وخلافاته داخل حكومة يفترض أنها منسجمة في موضوع كان من الأجدر تسويته داخل مجلس حكومي دون اللجوء إلى الطريقة الاستعراضية التي اعتمدها السيد رئيس الحكومة).

أما واقع الصحة فأكثر هشاشة من واقع التعليم والاختلالات البنوية التي يعاني منها القطاع، سواء على مستوى الموارد البشرية أو على مستوى البنية التحتية أو على مستوى التجهيزات أو على مستوى الحكامة، تجعل من الصحة في بلادنا مريضة أول ضحاياها المواطن البسيط وثانيها العاملون بالقطاع.

أما السكن، فحدث ولا حرج، فنظرا للخصائص الموهول في هذا المجال اعتم بعض المواطنين هبة 20 فبراير للتعبير عن هذه الحاجة وسارعوا إلى بناء مساكن كل حسب إمكانياته، وإن كنا نتحفظ على الطريقة التي تم بها التعبير على هذه الحاجة، لكن حين استتبت الأمور للدولة قامت الحكومة بهدم هذه المساكن فوق رؤوس أصحابها اللذين كانوا قد وضعوا فيها كل مدخراتهم.

في مقابل ذلك، قدمت الحكومة مقابر أسمتها سكنا اجتماعيا واقتصاديا، استفاد على إثرها مافيات العقار بالعديد من الامتيازات والإعفاءات، هناك دراسة تربط ما بين اكتئاب ساكنة المدن وهذه المساكن الضيقة.

على مستوى النقل، فكل ما قامت به الحكومة هو فرض ضرائب إضافية على النقل السككي دافعة المواطنين إلى حжим الحافلات محترثة لمزيد من حوادث السير ومزيد من إزهاق الأرواح.

أما على مستوى توفير فرص الشغل اللائق فالانتظارات كبيرة والواقع مخيف، لن تكفي المناصب المحدثة في قانون المالية لا في سد الخصاص في العديد من القطاعات ولا في استيعاب الكم الهائل من العاطلين والمعطلين ولا في تعويض المتقاعدين، اليوم لا توجد أسرة مغربية لا تضم عاطلا أو أكثر.

أما بخصوص القدرة الشرائية فعوض أن تقوم الحكومة بالزيادة في الأجور نجدها اليوم عازمة على النقص في الأجور، أي نعم عازمة على النقص في الأجور لأن السيد رئيس الحكومة صرح أنه سيمر إلى السرعة القصوى في ملف التقاعد وأنه سيطبق بشكل أحادي ما يسميه إصلاحا للتقاعد، إلى جانب رفع السن إلى 63 سنة سيتم رفع الاقتطاعات ما يعني تقصا في الأجور ومزيدا من ضرب القدرة الشرائية للأجراء، هذا بعد أن كان السيد رئيس الحكومة قد أطلق قولته الشهيرة "عفا الله عما سلف" بخصوص من نهبوا خيرات المغرب ودمروا صناديق التقاعد.

لذلك، فنحن في مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل مع حلفائنا

جانب الفاعلين الاقتصاديين، وفي أبريل لتنفيذ الالتزامات، لكن الحكومة تكل بمكيايين، حيث استمعت إلى الباطرونا وأدرجت مقترحاتهم في قانون المالية كما جاء في تصريحات ممثلهم في لجنة المالية، وكما أكدها يوم الثلاثاء الماضي السيد رئيس الحكومة، في حين لم تستمع لنا كمنقبات ولم تأتي بأي شيء يذكر لفائدة الأجراء، بل ورفضت كل مقترحاتنا وتعديلاتنا شاهرة في وجهنا الفصل 77 من الدستور.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارون والمستشارات المحترمين والمحترمات،

إن قانون المالية لسنة 2016 هو آخر قانون مالي في عمر الحكومة، وكان من المفروض أن يجيب على انتظارات الشعب المغربي خصوصا ما إلتزمت به الحكومة في برنامجها الإنتخابي وتصريحها أمام البرلمان بعد تنصيبها في يناير 2012، وواضح اليوم أن الحكومة لم تف بالتزاماتها فنسبة النمو التي كانت قد وعدت بها لم تتحقق ونحن اليوم إزاء نسبة لا تتجاوز 2.6% حسب المندوبية السامية للتخطيط، ومعدل البطالة الذي وعدت بإنزاله إلى 8% إرتفع إلى حوالي 10%، كما لم تف الحكومة برفع الحد الأدنى للأجور إلى 3000 درهم في القطاعين العام والخاص وتوحيد الحد الأدنى للأجور في الصناعة والفلاحة.

هاذ المقتضى دبال توحيد الأجور في (SMIG¹) و (SMAG²) هو إجراء كلين في إتفاق دبال 2011 ولا يكلف أية إجراءات مالية، لكن الحكومة لم تعمل على تنزيل هذا الإجراء، واش هاذوك المغاربة اللي خدامين في الفلاحة ملي كيشيو للسوق كيقولو لهم أنتما خدامين في الفلاحة وعندكم (SMAG) نازل غادي نبيعو لكم الخضرة أرخص؟ أو غادي نبيعو لكم السكر ولا الزيت أرخص؟

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

إن الهدف من وضع القانون المالي بكل بساطة هو توفير عيش كريم للمواطن عبر خلق توازن بينا يؤديه هذا المواطن من ضرائب وما يستفيد منه من خدمات كاللتعليم والصحة والسكن والنقل وغير ذلك.

تقليص الفوارق الاجتماعية والمجالية، توفير فرص الشغل اللائق والمساواة في ولوجه بين الجنسين، لأنه خصنا نعرفو اليوم باقي لحدود اليوم أنه كايين تمييز ما بين الجنسين في الولوج إلى العمل اللائق وأيضا حتى في الأجر مازال هذا الاختلاف، فهل توفر كل هذا في القانون المالي الذي بين أيدينا؟

إنه بالموازاة مع فرض المزيد من الضرائب على المواطنين البسطاء والمزيد

¹ Salaire Minimum Interprofessionnel Garantie

² Salaire Minimum Agricole Garanti

للحكومة أن تعبر عن ابتكارها فمثلا كنا ننتظر من خلال السنة ونحن نصادق على القانون التنظيمي للمالية أن يأتي بعض القوانين الاقتصادية التي تهيكّل وتؤطر الاقتصاد، ألا يبقى القانون المالي سنويا أداة وحيدة لتفعيل أو للحوار بين الفرقاء الاقتصاديين والاجتماعيين فيه، كان هناك حاجة إلى أن يعرف المقاتل أو المقاتلة أو الفاعل ما معنى التنافسية أن تضبطها تشريعيا؟ ما معنى التخفيف وتقليل من عوامل الإنتاج؟ ما معنى كثير من الشعارات.

القانون المالي لم يعد كافيا وحده لأنه الآن هناك مسطرة أخرى أحدثها قانون التنظيمي لابد أن تشرعوا فيما يتعلق بتنفيذها.

كذلك، هذه المظاهر تتجلى في الضعف أنا قلت ضعف التشريع في مجال الاقتصادي، ضعف يتجلى كذلك في مدار الاستمرار في مقارنة إعداد قانون المشروع المالي على الصراع بين التخفيف من ثقل الإكراهات الجبائية والماكرو اقتصادية، يجب أن نخرج نسبيا لنبحث عن نموذج جديد، ونحن بدأنا في الجنوب في الصحراء بالخصوص عند إطلاق جلالة الملك من المشاريع المتعلقة والمرتبطة بالمفهوم الجديد للجبهوية الموسعة.

المسألة الثانية تتعلق بالنمو الاقتصادي، مهم جدا من الأهداف الأولى في هاذ مشروع القانون المالي، التسريع ولكن لابد أن نذكر بأن تسريع وتيرة النمو الاقتصادي المنتج والنوعي المنتج للشغل، وذلك من خلال العمل على الرفع من نسبة تنفيذ كل المشاريع التي أعلن عن اطلاقها.

ثانيا، رفع التحدي لجعل الاختيارات الاقتصادية المنهجية طوال الأربع سنوات الماضية والعمل على الرفع من تأثيرها بشكل إيجابي على المنتج الاقتصادي الوطني، وحجم مفعولها في تقليص الهشاشة البنوية للاقتصاد الوطني.

المدخل الرابع لعرضنا أمامكم يتعلق بالسياسة الاجتماعية وضرورة تطوير الخصائص الاجتماعي، أصبحنا مطالبون الآن، لم نعد نكرر هناك خصائص وهناك هول، لابد لنا من تطوير من محاصرته بوسائل والأدوات الممكنة، إطلاق مشروع كبير يهيم إنجاز 2020 مشروع أو تنمية العالم القروي، شيء إيجابي ومهم جدا، جديد في هذه الميزانية لابد أن نشجعه.

الرفع من ميزانية وزارة الصحة 8 دالمليار من 8 دالملايير إلى 14 ملايير شيء إيجابي لابد أن نصفق له، لابد أن نسير في هذا الاتجاه.

الرفع من عدد المستفيدين من المنح الجامعية ليصل عددهم إلى 320.000 مهم جدا.

إعطاء الانطلاقة لسياسات جديدة في مجال السكن وسياسة المدينة لتأسيس منظور جديد ظهر اليوم كذلك في النقاش الجاري في الصخيرات هاذ الصباح وهاذ العشية في إطار الأيام ديال العقار، شيء جميل جدا.

ونسجل بارتياح كذلك انطلاق العمل بنظام مساعدة المطلقات والأرامل، ومساعدة الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة، كل هذه الأمور لابد أن نسجلها معكم في السياسة الاجتماعية للحكومة.

عازمون على مجابهة هذا المنحى، واليوم وفي هذه الساعة هناك وقفة احتجاجية في ساحة فرحات حشاد، فرحات حشاد لمن لا يعرفه هو مناضل نقابي مغاربي تونسي كان قد استشهد في مثل هذا اليوم.

تقف النقابات الأربع بهذه الساحة احتجاجا وضمن مسلسل بدأ بالمسيرة الوطنية اليوم 29 نونبر الماضي والتي حاول رئيس الحكومة كعادته التقليل من شأنها وهي خاصة يتميز بها السيد رئيس الحكومة عوض البحث عن الحلول وأخذ الأمور بالجدية يلجأ إلى أسلوب لا يليق برئيس الحكومة.

الخلاصة من كل ما سبق أننا أمام قانون مالي تراجعى لا يستجيب لمتطلبات النهوض بالاقتصاد الوطني وانتظارات الشعب المغربي ويهدف فقط إلى بسط التوازنات الماكرو اقتصادية ويهدد المكتسبات الاجتماعية ويكرس التفاوتات والفوارق ويضرب القدرة الشرائية ويرفع من المديونية.

لكل هذه الأسباب فإننا في مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل سنصوت ب"لا" على القانون المالي لسنة 2016. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار المحترم.

والكلمة الأخيرة في سلسلة مشروع القانون المالية، لمنسق مجموعة العمل التقديمي السيد عبد اللطيف أعمو.

الكلمة للسيد عبد اللطيف أعمو، فليفضل مشكورا.

المستشار السيد عبد اللطيف أعمو:

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

يسعدني باسم مجموعة العمل التقديمي أن أساهم معكم وأشارك معكم في هذا النقاش الجاد يتمحور حول مشروع القانون المالي لسنة 2016، فمجموعتنا لن تأخذ من وقتكم ستقدم مداخلتها مكتوبة وسأحاول أن أعرض عليكم باختصار مضامينه يتمحور حول 9 مواضيع:

الموضوع الأول: يتعلق بالسياق الذي كنا نتمنى أن يرفع منه وأن يكون مدخلا جديدا للسنة التشريعية التي نفتتحها بحكم الطبيعة الجديدة لمجلس المستشارين، وبمناسبة استكمال الدستور 2011 بهيكله المؤسساتية المتعلقة بالتشريع وبحكم مجلس المستشارين لابد أن يجد مكانه في الميزانية خصوصا وأنه امتداد للبنيات الترابية، وأنه له اليد طولة والمهمة الأساسية هو التنمية الترابية والتنمية المحلية.

في هذا الصدد نسجل على أن هذا السياق لم يبرز بشكل كافي في مشروع القانون.

المدخل الثاني، أو الموضوع الثاني يتعلق بفعالية المؤسسة التشريعية وكذلك غياب الابتكار بالشكل المطلوب، هذا السياق يفتح المجال

هناك حوار مع النقابات، أن يكون هناك إشراك الجميع. لا بد، ولكن لا بد نحسموا بشكل نهائي في هذا الموضوع. أخيرا، تكلم بعض المسائل التي نريد أن نعلنها عليكم، وتقديم لكم تقريرا مفصلا في هذه المواد التسعة التي عرضناها مختصرة عليكم، والتي عبرنا بشأنها من خلال مناقشتنا وتدخلاتنا في كافة اللجان القطاعية المختصة. وعرضنا كذلك، وعرضنا هو أن نساهم في تأطير وتحسين مشروع مالية 2016، الذي نعتبره فئرة مفصلية في المراحل الانتقالية التي تعيش سنتها الأخيرة هاته الحكومة، بعد استكمال كل الهياكل المتعلقة بتنزيل الدستور. وشكرا لكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار المحترم السيد عبد اللطيف أعمو. والكلمة الآن للرد على تدخلات السادة رؤساء الفرق وممثلي المجموعات البرلمانية، للسيد وزير الإقتصاد والمالية، فليتفضل مشكورا.

السيد محمد بوسعيد، وزير الإقتصاد والمالية:

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على خير المرسلين.

السيد الرئيس المحترم،

السيدان الوزيران المحترمان،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

أولا، يسعدني أن أقف أمامكم لأجيب عن تدخلات السيدات والسادة المستشارين، رؤساء الفرق والمجموعات، بمناسبة المناقشة العامة للجزء الأول من مشروع قانون المالية.

ولا يفوتني بهذه المناسبة أن أعبر لكم عن شكري بالمستوى الذي ميز النقاش حول هذا المشروع داخل مجلسكم الموقر، سواء خلال الجلسة أو خلال المناقشة العامة والدراسة والتصويت على مواد المشروع داخل لجنة المالية أو من خلال المناقشات التي ميزت اللجان القطاعية.

هاذي بضعة أيام كان لنا لقاء في تقديم المواد، واشتغلنا طيلة 13 ساعة لتقديم هذه المواد، ولكن أعتقد أنه كان داخل اللجنة أكثر لنا من بعض الخطابات التي سمعناها، والتي سوف أحاول من منطلق مسؤوليتي كعضو في الحكومة الإجابة عنها.

ولا شك أنكم لامتسم التوجه الإرادي للحكومة بالتعاون مع مجلسكم الموقر، سواء من خلال تقديم الأجوبة والمعطيات الضرورية والتوضيحات أو من خلال التعاطي الموضوعي مع التعديلات المقترحة، عبر قبول ما يتجاوز منها مع الأهداف المؤطرة لمشروع قانون المالية لسنة 2016، واحترام التوازنات التي بني عليها والالتزام في نفس الوقت بالدراسة الجديدة والمتأينة لمجموعة من المقترحات في أفق تنزيلها في ما يلي من السنوات.

فمن بين 224 تعديل تم سحب 134 تعديل، هذا رقم مهم، ومؤشر إيجابي يعكس في نفس الوقت المستوى دياب النقاش داخل اللجنة والتفاعل

وتبقى قضية تدبير الموارد البشرية، تدبير الموارد البشرية مطروحة بقوة، لا في القطاع الصحة وغيرها من القطاعات، لا بد أن تنتهوا إلى أن هناك حاجة إلى الدفع وإجراء معالجة جادة، خصوصا فيما يتعلق بارتباطه بتنفيذ الجهوية الموسعة.

على ذكر الجهة، المدخل الخامس، يتعلق الأمر بانطلاق للجهة، المراسيم التطبيقية لم تخرج بعد، وما وفر من 4 مليار غير كاف، كذلك هناك مظهر الإخلال الجهوي، هناك مظهر يتعلق بغياب العدالة الترابية، الناس في الجنوب وفي الوسط وفي كذا ينظرون إلى الأرقام التي تنشرونها في وثيقة الميزانية، كيقلب غير على الجهة ديالو إلى ما لقاش كذا، كيقول أدتي عام ديال الفقر وكذا.

ننبه في هذا المجال أن على مجلس المستشارين، هذا دور مجلس المستشارين، فإن عليه أن يبادر إلى تشخيص الكيان الجهوي بشكل متقدم يضمن تعزيز مشروعية الدولة في تدبير المجال الترابي وتحقيق التنمية الاجتماعية.

مجلس المستشارين الآن الدستور أعطاه هاذ المهمة هاذي، لا بد أن نغير العلاقات بين الحكومة ومجلس المستشارين فيما يتعلق بهذا الموضوع بالذات، إنه مستقبل المغرب للتنمية الجهوية، يمكن يتقال لي عاد أبدينا وإلى آخره، ولكن يتفهم وإنما كنا ننتظر أن تكون واحد الإشارة قوية لانطلاق العمل الجهوي.

المسألة السادسة صندوق التنمية القروية، نشجعه ونذكر ونحبي خطاب جلالة الملك في هذا الاتجاه، وكذلك تتبع للحكومة لهذا البرنامج من خلال تخصيص 55 مليار على أمد 7 سنوات شيء إيجابي، مع العلم على أننا في مجموعتنا بادرنا إلى تقديم مقترح قانون يتعلق بإحداث مجلس وطني لتدبير قانون يرمي إلى إنشاء هيئة وطنية خاصة بالتنمية القروية.

هذا المشروع قدما به في 2009 مع الأسف لم ير النور، ورأينا أن نعود تقديمه لأنه يتناسب كلية مع المستجدات في حياة البلاد.

المسألة الثامنة تتعلق بنظام المقاصة، نظام المقاصة، يجب أن نسجل موقفنا على أنه مكسب للشعب المغربي، فلا يمكن التنازل عنه، بل هو أداة للتوازنات، ولا يمكن أن يخلق لنا من يشعر بأنه، يعني ثقل كاهل على المجتمع.

هناك حاجة إلى الإصلاح، الإصلاحات التي قامت بها، والأداة، والأدوات التي رافقته ايجابية جدا، ونحن معكم في هذا الاتجاه.

ولكن، لا بد كذلك أن لا نفرط في الامتيازات أو في المكتسبات لهذا الشعب، لأن اليوم، ممكن، ولكن، غدا، يمكن يكونوا عندنا حالات أخرى، لا، علينا أن ننتبه إلى هذا الموضوع.

إصلاح نظام التقاعد، إصلاح نظام التقاعد، وصل الوقت فيه الحسم مابقاش يمكن نتسناوا.

هناك مخاطر، الكل متفق على هاذ الشيء، هناك، لا بد كذلك أن يكون

ويقدر حرص الحكومة على تفعيل آليات الديمقراطية التشاركية، فهي حريصة أيضا على المضي قدما في تنفيذ التزاماتها وتحمل مسؤولياتها رغم بعض القرارات التي يمكن أن تُنظر إليها نظرة مغايرة، لأنها فعلا قرارات بعض الأحيان صعبة تتطلب قرارا شجاعا وتتطلب إقداما كبيرا.

ولم تتخرط الحكومة في يوم ما في منطق القطيعة أو التنكر للمنجزات التي حققتها بلادنا في ظل الحكومات السابقة، بل يبني عملها بالأساس على استثمار التراكبات التي عرفتها بلادنا بإيجابياتها وسلبياتها، فالرهان هو تحسين المكتسبات التي راكمها بلادنا في ظل هذه الحكومات المتعاقبة، ولكن في نفس الوقت مواجهة التدايعات الاقتصادية والاجتماعية للأزمة بما يقوي أسباب الاستقرار والتوازن، ويعزز الثقة في بلادنا والمعالجة التدريجية للمعيقات التي تحول دون بلوغ معدلات النمو التي تمكننا من خلق فرص الشغل وتقليص الفوارق بين فئات المجتمع ومناطق وجهات البلاد.

ويأتي على رأس هذه الأولويات التي تواجه بلادنا، بدون مزايدة، إصلاح التعليم الذي يعد كما أكد على ذلك جلالة الملك، حفظه الله، في خطاب العرش، عماد تحقيق التنمية ومفتاح الانفتاح والارتقاء الاجتماعي وضمانة لتحسين الفرد والمجتمع من آفة الجهل والفقر ومن نزوعات التطرف والإنغلاق.

ومن المؤكد أن تحقيق ما نصبو إليه جميعا من تطور ورفق وإشعاع لبلادنا ومن استقرار وأمن وعيش كريم لمواطنينا لن يتأتى إلا بتضافر جهود كل الفاعلين السياسيين والاقتصاديين والاجتماعيين، وفي مقدمتهم ممثلو الأمة، من خلال الارتقاء بالخطاب السياسي وتقوية أسس التآزر والتلاحم في التعاطي مع الرهانات والقضايا الكبرى التي تواجهها بلادنا على جميع المستويات.

ومما لاشك فيه أن الانتخابات الأخيرة التي عرفتها بلادنا، والتي مرت في جو إيجابي، وطبعا التوقيت ديال الانتخابات راه كان تشاور منذ البداية حول توقيت هذه الانتخابات وكان استعداد جيد لهذه الانتخابات، والدليل على ذلك أن الجميع نوه بها وبزاهتها ومصداقيتها داخليا وخارجيا، وتشكل هذه الانتخابات لبنة إضافية في مسار تعزيز وتحسين المكتسبات الديمقراطية لبلادنا ومرتكزا أساسيا لتفعيل الجهوية المتقدمة، من خلال إبراز النخب المؤهلة لحمل رهان التنمية الجهوية المندمجة، وخاصة بأقاليمنا الجنوبية التي أكد جلالته الملك محمد السادس، حفظه الله، في خطابه السامي التاريخي بمناسبة الذكرى الأربعين للمسيرة الخضراء المظفرة، على جعلها في صدارة تطبيق الجهوية المتقدمة من خلال تفعيل النموذج التنموي لهذه الأقاليم.

والحكومة حريصة كل الحرص على تفعيل التوجهات الملكية السامية من خلال تخصيص غلاف مالي يقدر بـ 77 مليار درهم لتفعيل هذا النموذج المندمج والطموح والذي يهدف إلى مضاعفة الناتج المحلي الإجمالي وخلق أكثر من 120.000 فرصة عمل لهذه الأقاليم وتقوية إشعاعها كجسر جموي

الذي كان من طرف الحكومة من أجل شرح وتوضيح أبعاد هذه التعديلات.

وهنا إلى اسمحتو (طبعا هذا المجلس بتركيبته الهامة يضم في نفس الوقت ممثلين على المقاولات، ممثلين عن النقابات، ممثلين عن الأحزاب السياسية، طبعا الخطاب يكون في اتجاهات متعددة، ولكن سعدت في بعض الأحيان، في بعض الخطابات حين سمعت من بعض ممثلي النقابات دفاعا عن المقولة، وهذا يُشكرون عليه، وسمعت في بعض الأحيان من بعض ممثلي المقاولات دفاعا عن الأجراء وهذا يشكرون عليه، والحكومة تدافع عن الأجراء وعن المقولة وأتم كذلك ونشارككم هذا المهم.

لكن الفرق هو أنه يجب أيضا أن تدافعوا معنا بمقتضى الدستور على شيء اسمه "التوازن المالي"، ألسي حيسان، هاذيك التعديلات لو كان لقيت ما ندي منها راه غندي منها، ولكن ملي كنتجي كنتقول لي خاصنا تقصو من المداخيل ونرفعو من النفقات ونقصو من المديونية ونقصو من العجز، هذا لا يمكن، لو وحا يكون أكبر المبدعين في العالم، هذا ما كيتساش إبداع.. لا غير تصنت لي الله يرضي عليك، أنت تكلمت وأنا أتكلم.

إذا كان هذا التعاون باش نشوف في هاذ المرحلة، وثانيا بعدا واحد القضية، هاذ قانون المالية كتحملوه ما لا يتحمل، هاذ قانون المالية ديال سنة، صحيح أنه فترة، مرحلة، تسبقها مراحل لأنه عندو واحد السياق ما جاش ونزل، راه مرتبط بالسنة التي نودعها وبالسنوات الماضية وبالتوجه الحكومي، وبالبرنامج الحكومي ومرتبب أيضا بما يقع في العالم، ما يقع في العالم واحنا نجيو عاد هاذ الظرفية التي تقع في العالم لأنكم كنتشوفوا غير حسب طبعا منظوركم، ولكن يجب - طبعا أحترم المعارضة لأن تعارض - ولكن إذا كانت معارضة موضوعية ندخل في نقاش موضوعي، باش نشوفو أشنوهي الأسباب والمسببات اللي جعلت هاذ قانون المالية أولا هاذ المشروع كله ينزل وعلاش؟ وكيفاش؟ وإلى كان شيء تحسن، شيء إبداع، أسيدي ما كين مشكل، نبدع جميعا).

134 تعديل سحب، لكن قبلت الحكومة 31 تعديل، طبعا ورفضت بعض التعديلات 37 لأننا نعتقد أنها تُحل بالتوازن المالي، ولكن في بعضها وعدت الحكومة أن تدرس بعض المقترحات، وهذا يعني جاري بها العمل، وأعتقد أن هذه الإحصائيات تدل إن دلت على شيء بالرغم من بعض الخطابات من هنا من هذا المنبر أنه في اللجنة كان هناك جو آخر، جو إيجابي، جو بناء، نعتز به جميعا.

وكما أكدت على ذلك أكثر من مرة، الحكومة حريصة على استثمار هذا النقاش الجاد والبناء من أجل تثبيت أسس التعاون مع المؤسسة التشريعية في إطار ما يستلزمه التشاور البناء والتفاعل الهادف نحو تقديم الأفضل والأحسن لتطوير بلادنا وتوفير سبل العيش الكريم للمواطنين بكل فئاتهم ومناطقهم، وهذا هم أيضا تتقاسمه جميعا.

عائقا، وتخل بالتوازن المالي، ولهذا كانت من أولوية الأولويات في هذه الحكومة أن تنتظر إلى التوازن المالي لأنه هو الأساس، راه ماشي التوازن المالي هدف، راه وسيلة لبناء اقتصاد قوي يمكنه من طمأنة المقاولات التي تشتغل حاليا والمقاولات التي تريد أن تستثمر في بلدنا، لأن ملي كيختل التوازن آش كيقوع؟ خاصك تقاد الميل، باش تقاد الميل خاصك تزيد في المداخيل. باش تزيد في المداخيل إلى ما كانش عندك خاصك تزيد في الضرائب، وهو ما لم نفعل حاولنا - وهذا هو الإبداع بعينه - حاولنا أنه في نفس الوقت أن يكون هناك إعادة تدرجية للتوازنات المالية، لكن دون أن يكون هناك مساس بالمنظومة الضريبية في إطار الزيادة، ما عدا ما تم الاتفاق عليه وغادي نجي لو في إطار المناظرة الوطنية، التي كان هناك حولها إجماع وغادي نجي نتكلم على المناظرة.

لقد كان الوضع الذي وصلت إليه مالتنا العمومية وتوازناتنا الخارجية يستدعي نظرة متبصرة وجرعة قوية من الإرادية والثبات والإقدام وحسن المبادرة المسؤولة والإبداع من أجل وقف النزيف، ولكن في نفس الوقت اعتماد تدابير هيكلية موازية تركز على تقويم النموذج الاقتصادي لبلادنا لاستباق مرحلة ما بعد الأزمة، وقد كان أمام الحكومة 4 رهانات:

- الرهان الأول هو إعادة التوازن أو استعادة التوازنات الماكرو اقتصادية؛

- الهدف الثاني هو إعادة النظر في النموذج التنموي أو نموذج النمو لبلادنا؛

- الثالث هو تنزيل الدستور وتفعيل الإصلاحات الهيكلية الكبرى؛

- الرهان الرابع هو تقليص الفوارق الاجتماعية والمحالية.

ففيما يخص استعادة التوازنات الماكرو اقتصادية، فالإنجازات المحققة وإجماع كل المتدخلين تتحدث عن نفسها، فقد تم تقليص عجز الميزانية إلى النصف وعجز ميزان الأداءات إلى الثلث، وربما إن شاء الله هاذ السنة كنا في 9.5 في عجز ميزان الأداءات، ربما هاذ السنة غادي نصلو إلى ناقص 1.5% فيما يتعلق بعجز ميزان الأداءات وهو أعتبره إنجاز كبير، لأن كما قلت العجوزات، ولكن عن أي عجوزات نتكلم؟ وأين كنا وأين نحن؟

هذا ماشي زهو وافتخار، لأن هذا في آخر المطاف راه بلادنا اللي كترخ، الحكومة تقوم بعملها، وطبعا وتقول ما تقوم به، وطبعا في إطار واحد التشاور والتشارك، ولكن هذا ليس من باب الزهو والافتخار والانتشاء بقدر ما هو من باب الارتياح، صحيح، ومن باب القيم والمسؤولية.

وقد تحققت هذه النتائج الهامة بفضل الإصلاحات المسؤولة والجرئية وبفضل الإجراءات المالية الصائبة التي انتهجتها الحكومة ولا يمكن ربطها بأي حال من الأحوال فقط بالعوامل الخارجية، الله أكبر. ملي تتكون شي حاجة مزبانة تنقلو هاذي عوامل خارجية، ملي تتكون شي حاجة خايبة

وقطب اقتصادي إفريقي وحلقة وصل مع أوروبا.

كما تؤكد الحكومة التزامها بتسخير كل الإمكانيات الدبلوماسية والقانونية والاقتصادية في مواجهة كل المترصين بالقضية الوطنية، تفعيلا لمضامين الخطاب الملكي السامي الذي وجه من خلاله جلاله الملك، حفظه الله، رسائل قوية لكل المترصين بالوحدة الترابية للمملكة بأن المغرب لن يقدم أي تنازل ويفرض أي مغامرة أو إي اقتراح فارغ يستهدف نفس الدينامية الإيجابية التي أطلقتها مبادرة الحكم الذاتي.

وبما أن اليد الواحدة لا تصفق، فتعبئة الجبهة الوطنية الداخلية مطلوبة من أي وقت مضى من أجل استباق مناورات الخصوم وفضح الأوضاع المأساوية واللا إنسانية لأبناء الصحراء في مخيمات تندوف والخرق المنهجي لحقوقهم الأساسية في العيش الكريم والتلاعب بالمساعدات الإنسانية والتصدي بكل الوسائل للحملات العدائية التي تستهدف التشكيك في مغربية الصحراء أو تمس بالمصالح الاقتصادية لبلادنا.

وينبغي في نفس الوقت تعزيز الانخراط الجماعي للتعريف بعدالة قضيتنا الوطنية والتقدم والأمن والاستقرار الذي تعرفه بلادنا، مشكلة بذلك استثناء ونموذجا فريدا في ظل التحولات الجيو إستراتيجية الكبرى التي يعيشها العالم وتعيشها منطقتنا على وجه التحديد، ويعود الفضل في ذلك إلى الإصلاحات التي انتهجتها بلادنا تحت القيادة الرشيدة لجلالة الملك، حفظه الله، والتي زاوجت بين الجرأة في الدفع بالإصلاحات السياسية وإطلاق الأوراش الكبرى والاستراتيجيات القطاعية والنهوض بالتنمية البشرية وتعزيز الأمن الروحي للمغاربة وتوطيد النموذج المغربي في تدبير الشأن الديني القائم على الوسطية والاعتدال وتوفير كل الإمكانيات والوسائل لتقوية التدخلات الاستباقية للقوى الأمنية في مواجهة كل مظاهر التطرف والإرهاب.

ومرة أخرى، لا يفوتني أن أنهو باسمكم جميعا ومن جديد بالجهود الجبارة وباليقظة الدائمة وتكران الذات التي يبذلها الساهرون على حوزة الوطن وسلامة ترابه وأمن مواطنينا وممتلكاتهم من قوات مسلحة ودرك ملكي وأمن وطني وقوات مساعدة ووقاية مدنية ومسؤولي الإدارة الترابية.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

في إطار التفاعل مع تدخلات السيدات والسادة رؤساء الفرق والمجموعات بمجلسكم الموقر، لا بد من التذكير مرة أخرى أن الحكومة تسلمت محامها في سياق دولي يتسم بتداعيات اقتصادية وظرفية عالمية صعبة كانت أثرت كثيرا على توازناتنا، من هنا جاءت العجوزات، لأن العجوزات ما جاتش مع هاذ الحكومة، راه كانت عجوزات أيضا في السابق.

راه في التاريخ ديال المغرب يلاه عامين اللي درنا فائض في الميزانية، وفي التاريخ ديال المغرب ربما ما عمرنا درنا فائض في الميزان التجاري، غير باش نعرفو، لكن العجوزات فيها وفيها، كتوصل لواحد العجوزات تصبح

راه ما يمكنش نقولو راه كنديرو التقشف وفي نفس الوقت يقول لك
علاش زدتي 40% ولا 20% لهادي وعلى الصحة كانت 8 دالمليار ولات
دبا 13 مليار باش نعرفو.

ليس هناك أي إجراء تقشفي، وأتحدى قولي ليا غير أشنو هي الميزانية
اللي تم التقليل منها؟ خصوصا شي ميزانية اجتماعية؟ التقشف هو اللي
دابا واقع، دابا تهضرو على الضرائب، انظروا غير انظروا ما يقع في بلدان
أخرى، إلى كان.. لا التعليم لم تنقص ميزانيتها، لم تنقص ميزانيتها أبدا، أبدا،
نجيبو الأرقام، شوفوا غير أشنو واقع؟ دابا ملي تهضرو على الوضعية،
شوفوا ما يقع في بعض البلدان، في بعض البلدان التي تنتج النفط، واللي
اليوم غادي تدخل ضرائب جديدة، غير باش نعرفو آش نقولو.

إذن هذا الإصلاح لم يكن إصلاحا تقشفيًا، ولا يستهدف الطبقات
الفقيرة والمتوسطة، بل يهدف إلى القطع مع سياسة استهلاكية وريعية،
كانت فوائدها محدودة الأمد مع فتح المجال لنوعية اقتصادية تهدف إلى التنمية
القطاعية المستدامة وتعزيز البرامج الاجتماعية وتحسين استهداف الفئات
الهشة والمستضعفة.

ويندرج تحرير بيع المواد النفطية السائلة ابتداء من فاتح دجنبر من هاذ
السنة في إطار الرؤية المندمجة للإصلاح، وقد تم اتخاذ كافة الإجراءات
لضمان التزويد العادي للسوق بأسعار معقولة وفي متناول المواطنين، كما أن
الحكومة حريصة على التتبع الدقيق لأوضاع السوق الدولية والوطنية
للمحروقات ومراقبة مدى تنافسية الشركات وتطور الأسعار بين مختلف
مناطق المملكة.

وللتذكير فقط، فتفانم عجز الميزانية هو نتيجة لتراكم انطلق منذ سنوات
كنتيجة للسياسات الميزانية التوسعية الإردادية لبلادنا في مواجهة الأزمة.

ملي جات الأزمة في 2008 كانت هناك فعلا سياسة جيدة وصائبة
اللي هي ندعمو الاستهلاك وندعمو الطلب الداخلي عبر مجهود ميزانتي
كبير، واللي مثلا راه ما شي تننتقدو.. بالعكس هذا ما كان وهاديك اللي
دول العالم كلها دارتو، ملي تنجي الأزمة تندعمو السوق الداخلي، ولكن هذا
عندو واحد المدى لأنه يؤثر على الميزانية ويؤثر على العجز (Ce n'est
pas une politique soutenable) ليست سياسة مستدامة، واحد
الوقت يجب ملي كتأدي هاديك السياسة الهدف ديالها يجب الرجوع إلى
سياسة متزنة، سياسة تعود بالتوازنات إلى ما هو عقلاي وما هو منطقي.
فهذا السياسة التوسعية دالميزانية في هذه السنوات أدت أيضا إلى عجز
الميزانية، مما أدى إلى ارتفاع المديونية الذي هو نتيجة لتراكمات وارتفاع
تحميلات فوائد الدين هي نتيجة أيضا طبيعة لارتفاع حجم المديونية.

وكل محاولة لارتفاع المديونية بسياسة هذه الحكومة فهي تحيد نوعا ما
عن الصواب وتبني بعض التضليل والكلام غير الصائب، على العكس هذه
الحكومة وبفضل التدابير الشجاعة والجريئة والصائبة التي اتخذتها لتقليل
عجز الميزانية، تمكنت من تقليص الوتيرة السنوية لارتفاع معدل مديونية

تقولو هادي الحكومة.

صحيح، العوامل الخارجية ساعدت، الحمد لله، الأمطار، والحمد لله،
الهبات التي كانت بمناسبة الزيارة الميمونة لصاحب الجلالة لدول مجلس
التعاون، والحمد لله انخفاض في الفاتورة الطاقية.

وبخصوص الأمطار، نحمد الله أن صاحب الجلالة، حفظه الله أمر
بإقامة صلاة الاستسقاء إن شاء الله يوم الجمعة، وأريد أن ترددوا معي
جميعا "اللهم اسق عبادك وهيمتك وانشر رحمتك وأحي بلدك الميت، اللهم
اسق عبادك وهيمتك وانشر رحمتك وأحي بلدك الميت، اللهم اسق عبادك
وهيمتك وانشر رحمتك وأحي بلدك الميت".

فتقليل عجز الميزانية ووقف التزيف جاء بفضل التتبع الدقيق لوضعية
المالية العمومية واتخاذ الإجراءات الضرورية والصائبة في الوقت المناسب
كنتحسين تحصيل الموارد الجبائية وتقليل نفقة التسيير بحوالي 10 مليار من
الدرهم بين 2012 و2016.

يضاف إلى ذلك - وهذا هو المهم - الإصلاح الشجاع والجريء
لصندوق المقاصة. الإخوان، سموه ما تريدون، سموه تفكيك لصندوق
المقاصة، سموه ارتجالي، سموه .. هذا الإصلاح، ويشهد الجميع، أن بلدنا
تتكلم عليه منذ أكثر من 15 سنة و20 سنة، وأقولها ويجب أن نكون
صادقين ولا أحد كان يمكن أن يقترب منه، حتى وصل إلى مستوى لا
يطاق، لأنه في الأصل المقاصة هو دعم القدرة الشرائية للمواطنين، صحيح،
ولكن درنا الدراسة الأولى والثانية والثالثة تقول لك أودي هاذ المنظومة
غير صالحة، لأن يستفيد منها الجميع، يستفيد منها الضعيف والمتوسط
والقوي واللي عندو ليصانص ولي عندو 4x4 واللي عندو..

ولهذا كان لا بد أن نقوم بمبادرة وقامت بها الحكومة من أجل هذا
الإصلاح، وهو إصلاح فعلا، ولا يتم فقط اختزاله في المقايضة، بل هو
إصلاح شمولي يبنني على رؤية متكاملة، تأخذ بعين الاعتبار التوازنات
المالية الاجتماعية من خلال اتخاذ إجراءات مواكبة توازي بين دعم قطاع
النقل والتأمين ضد خطر ارتفاع الأسعار وتوجيه الهوامش لاستهداف
الفئات الاجتماعية الهشة وتعزيز البنيات التحتية الصحية.

ملي تهضرو على النقل، غير واحد المبادرة (ديال الحكومة التي تدع
هذاك الطاكسيات الصغار والكبار، والتي تكلف مئات الملايين من الدراهم،
والتي في نفس الوقت تحافظ على الطاقة، في نفس الوقت كتحافظ على
(La consommation) الاستهلاك ديال هاذ المواد، وفي نفس الوقت
بالنسبة حتى للمواطنين الذين يركبون هذيك الطاكسيات الكبار وما تجر
علينا من آفات في الحوادث والموتى والقلى في الطرقات).

فهذا الإصلاح ليس.. وهنا بعدا واحد القضية خاصنا نعرفو علاش
كنتكلمو، الإخوان في المعارضة، أنا غير باش نجابكم، قولوا ليا إما هاذ
الشي تقشفي ونجابكم عليه، ولا قولوا ليا أودي راكم كتريدو بزاف في بعض
الميزانيات، ها 40% وها 20%، كنجي نجابكم عليه.

على الدخل ماشي بزيادة النسب، ارتفاع المداخيل إذن هناك ارتفاع في مداخيل ديال الضريبة، إذن ارتفاع في المداخيل العامة ديال الأجراء، ما تنقولش الأجر، الأجراء المداخيل ديال الأجراء).

ومن المؤكد أن الاختيارات الصائبة التي انتهجتها بلادنا تحت القيادة الرشيدة لجلالة الملك، حفظه الله، وفي ظل الحكومات المتعاقبة، بتطوير الإستراتيجيات القطاعية، مكنت من إحداث تغيير عميق في بنيت الاقتصاد الوطني، تتمثل من جهة في تقلص مساهمة زراعة الحبوب في القيمة المضافة الفلاحية إلى أقل من الخمس لصالح المكونات الأخرى ذات القيمة الفلاحية القيمة المضافة والإنتاجية العالية والقليلة التأثر بالجفاف، والتي أصبحت تشكل حوالي 70% من القيمة المضافة، ومن جهة أخرى في تقلص حصة القطاع الفلاحي في الناتج الداخلي الخام، نتيجة تنامي حصة القطاعات الأخرى كالصناعة والخدمات.

إذن هذا التحول الذي يعرفه اقتصاد بلادنا، والذي يؤكد على استقراره فيما يتعلق بالتقلبات الجوية، ناتج أساسا من شبتين: أولا، تطوير الفلاحة بشقيها، طبعاً شقيها، ولكن الشق الفلاحي العصري، الذي يثمن المنتوجات والذي يقلص أو يقلص من نسبة الحبوب بصفة عامة، وفي نفس الوقت ارتفاع ثقل وقوة القطاعات الأخرى، خاصة القطاعات المنتجة والقطاعات المصدرة.

ومما لا شك فيه، أن "مخطط التسريع الصناعي" الذي أطلقته الحكومة بتوجيهات ملكية سامية، ساهم وسيساهم في المستقبل في إعطاء دفعة جديدة للقطاع في أفق رفع القيمة المضافة للصناعة من 14% إلى 23% سنة 2020، وذلك من خلال اعتماد مقاربة جديدة ومبتكرة، تهدف إلى تطوير منظومات صناعية تهدف إلى خلق دينامية جديدة بين المجموعات الصناعية الكبرى والمقاولات الصغيرة والمتوسطة.

فاستقطاب استثمارات شركات عالمية كبرى ك (Renault) و (Peugeot)، سيمكن من تطوير نسيج مقاولاتي وطني يوفر فرص الشغل ويرفع من نسبة الإنتاج المحلي والارتقاء بمختلف مكونات الصناعة الوطنية إلى مستويات أعلى في سلسلة القيمة القطاع.

وتؤكد كل المؤشرات، وعكس ما جاء في بعض التدخلات، أننا نسير في الطريق الصحيح، فرق المعاملات قطاع السيارات، قطاع السيارات بصناعاته وصناعة أجزائه وغنجيو..

أسيدي نسميها صناعة، نسميها تركيب، نسميها ما تشاؤون، هاذ القطاع يشغل الآن 85 ألف من شبانا وشاباتنا، هاذ القطاع الآن يصدر 50 مليار إلى الخارج، هاذ القطاع الآن عندو نسبة الإدماج ديال 42%، وغادي، إن شاء الله، ملي تيجي (Peugeot) غيولي نسبة الإدماج في حدود 80% وغيشغل 165 ألف منصب شغل، وفي 2021 غيصدر أكثر من 120 مليار درهم، هاذ القطاع - وأتم تتابعون - هي غير جات دابا هاذ (Peugeot) و (Renault) وجاوا المغرب وقالوا بسم الله؟

الخزينة إلى 1.9 نقطة من الناتج الداخلي الخام في نهاية 2014، مقابل معدل ارتفاع سنوي، كانت كل سنة المديونية تتراد ب 3.8% من 2009 إلى 2013 ومن المنتظر أن تستقر هذه المديونية، إن شاء الله، خلال هذه السنة في أفق بداية انحدارها بالنسبة للسنة المقبلة.

هاذي بعض الأرقام والتي كندل على أن مديونية الخزينة لا تتعدى 64%، أما المفهوم المندمج للمديونية العمومية فهي لا تتعدى 66% من الناتج الداخلي الخام، ربما هذه أرقام رتيبة وباردة، ولكنها صحيحة، ما شي الأرقام التي مغلوطة، والتي ربما هاذ الأرقام أيضا غارقة في التفاؤل، ولكن في نفس الوقت يجب أن لا ندلي بأرقام غارقة في التشاؤم.

السيد الرئيس،

السيدة والسادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

تلكم كانت النتائج المحققة على مستوى استعادة التوازنات الماكرو اقتصادية، والتي لم تكن محط صدفة عابرة أو ابتسامة حظ، لأنه في السياسة كما في الاقتصاد يجب العمل، قال لك: "اعقلها وتوكل"، ولكن كين واحد المثل آخر يقول لك: "قاتل بسعد والافدع"، السياسي هو الذي يدبر أموره، إذا كانت هناك ظرفية مواتية يجب أن يستغلها لبناء المستقبل، لأنها لا تدوم، وإذا كانت هناك ظرفية صعبة يجب أن يستثمر ما استغله في الظرفية السابقة وأن يحاول تجاوزها، لأن حتى الظرفية الصعبة لا تدوم.

طبعاً، هادي ماشي محطة ماشي صدف، يجب استثمار كل ظرفية وكل المسارات من أجل التوجه للمستقبل، وأن يكون هناك استباق في كل الأشياء، لأن - كما قلت - الأشياء غير مستقرة في كل الميادين ولا تدوم، ولكن في حقيقة الأمر أن هاذ النتيجة هي نتيجة لإصلاحات بنوية وجريئة، تبنها الحكومة في ظل سياق اقتصادي مضطرب على المستوى الوطني والجهوي.

وقد سارت الحكومة على نفس النهج في إطار إستراتيجيتها لتجديد نموذج النمو، من خلال العمل على تشجيع العرض عبر توسيع القاعدة الإنتاجية وتشجيع التصنيع مع تنوع الأسواق، حتى لا يبقى الاقتصاد الوطني رهينة لتقلبات الظرفية بأوروبا، ولكن في نفس الوقت استثمار الهوامش المتاحة على مستوى دعم الطلب، وخاصة مواصلة دعم القدرة الشرائية للمواطنين وتقوية الاستثمار المنتج والمحدث لفرص الشغل.

وهنا أيضا (ملي كهضرو على ضرب القدرة الشرائية، باش كنتيسو القدرة الشرائية؟ كنتيسوها بالأسعار وكنتيسوها بالمداخيل.

الأسعار، يا إخواني، تقيسها بنسبة التضخم، حين يكون هناك تحكم في نسبة التضخم لا يمكن أن نقول أن هناك ضرب للقدرة الشرائية، وحين تقيس بكل ارتفاع دابا كنتقولوا لنا: أودي راه الارتفاع ديال المداخيل ديال الضريبة على الدخل، صحيح. ولكن ماشي بزيادة النسب، ارتفاع الضريبة

على الإيجارات الحكرية؛

- إقرار الإعفاء من الضريبة على القيمة المضافة بالنسبة للطائرات، ولكن الطائرات غير اللي فوق 100 بلاصة، لأن اللي تحت 100 بلاصة.. اللي كايين شي وحدين هنا فوق 100 بلاصة، وأيضا القطارات والتجهيزات السككية لنقل المسافرين؛

- إعفاء عميلة تفكيك الطائرات من الضريبة على القيمة المضافة لخلق واحد النشاط الذي يمكن أن يشغل شبابنا؛

- تخصيص، وهذا أيضا مهم جدا، تخصيص 1.8 مليار درهم للمكتب الوطني للسكك الحديدية و 2 مليار درهم لفائدة المكتب الوطني للماء والكهرباء لتصفية الدين المتراكم خلال السنوات الماضية.

هذه، يا إخوان، أكثر من 3 المليار و 800 كانت تشكل عائقا كبيرا بالنسبة لهذه المؤسسات في مواجهة استثماراتها المهمة، وأخذت الحكومة مسؤوليتها وقعت مع هذا المكتب وحلت لهم واحد المشكل اللي فعلا قديم وتراكم قديم فيما يتعلق بالضريبة على القيمة المضافة، التي تراكت عند هاذ الشركتين أو هاذ المؤسساتين.

كل هذا يبين أن التدابير الجبائية المتخذة، سواء في إطار مشاريع قوانين المالية السابقة ومشروع قانون المالية لسنة 2016 تستجيب لنسق واضح، وتنسجم مع التوجهات المؤطرة لسياسة الحكومة، وخاصة التوجه نحو التصنيع وتطوير باقي المخططات القطاعية وفي مقدمتها "مخطط المغرب الأخضر".

السيدات والسادة،

لا يمكن إلا أن نحمد الله ونعبر عن اعتزازنا وارتياحنا حين نقارن وضعية بلادنا أو اقتصاد بلادنا وماليتنا اليوم، مع المسار الذي أخذته خلال السنوات الماضية. صحيح أننا انتقلنا وهذا أيضا تقوله بعض الأحزاب السياسية نرجعوا للتاريخ هاذي 3 سنين 4 سنين، نشوفو أشنو كنا كنعقولو؟ كنا نقول أننا في مرحلة كنا على شفى حفرة من فقدان قرارنا السيادي الاقتصادي والمالي.

الآن، الحمد لله، تجاوزنا هذه المرحلة ولكن هذا لا يعني أننا يجب أن نُسدل أبادينا، يجب أن يكون هناك المزيد من العمل والمزيد من الجهد لرفع تحديات أخرى.

نحن واثقون في سياستنا وفتخر بها، وهذا لا تقوله الحكومة وحدها، لأن حتى إلى ما تيقنوش الحكومة، أحيوو تقولو أسيدي ما يقوله الآخريين، المؤسسات المالية الدولية كنعقول رئيس مجموعة البنك الدولي قال كلمته في "لبا" في الاجتماع السنوي ديال مجموعة البنك الدولي أن المغرب يقدم نموذجا للبلدان التي تقوم بإصلاحات قوية من شأنها تشجيع النمو، يضاف إلى ذلك إشادة صندوق النقد الدولي بنجاعة إستراتيجيتنا التنموية واستقرارنا خلال تقاريره الأخيرة وتأكيد أحقية بلادنا لدرجة الاستثمار من لدن وكالات التنقيط الدولية.

أتم تتابعون ما تقرؤون في بعض الصحف، كان هناك.. أولا هيا قاموا بدراسة وكان هناك تنافس لجلب هذه.. هذه صناعة، طبعا إلى كنتوا الصناعة كنعني أن خاصها تكون شي ماركة ديال المغرب، إن شاء الله غنجي من بعد، ولكن راه ماشي كل البلدان عندها ماركات ديالها. غادي، إن شاء الله، ومع هاذ الشي اللي جاي وهاذ (Les chercheurs) وهاذ العلماء، إن شاء الله، اللي غيتعلموا عندنا حتى احنا يكون عندنا هذا الطموح، لكن هذه بداية لقاعدة صلبة لهذا القطاع الذي يشغل والذي يصدر والذي يساهم في الاقتصاد الوطني.

وانسجاما مع إستراتيجيتها لتشجيع التصنيع وتطوير باقي المخططات القطاعية، اتخذت الحكومة مجموعة من التدابير لدعم الاستثمار الخاص والمقاولة، لا داعي لسرد كل التدابير، منها نقصنا من ذاك السقف 200 مليون إلى 100 مليون فيما يتعلق بالاستثمارات التعاقدية، منها تمديد مدة الإعفاء ديال التجهيزات المستوردة من 24 شهر إلى 36 شهر، منها تسريع الإرجاعات الضريبية على القيمة المضافة ما كنعرض على (le butoir) كنعرض بصفة عامة اللي كانت في حدود ثلاثة ديال المليار بين 2009 و 2011 عفوا (c'est ça)، كانت الإرجاعات في حدود 3 ديال المليار، ارتفعت هذه الإرجاعات للمقاولات بين 2012 و 2014 إلى 5.3 مليار درهم سنويا، منها تسوية المتأخرات ديال الأداء المتراكم على بعض المؤسسات العمومية للأكاديميات الجهوية إلى آخره.

وتم تعزيز هذه الإجراءات الهامة بمجموعة من التدابير اللي جينا بها في القانون المالية أو مشروع قانون المالية ديال 2016، منها إرساء تعريفية للأسعار النسبية بنسبة للضريبة على الشركات، تأخذ بعين الاعتبار مستوى أرباحها، وهذا كان مطلب قديم اللي طبعا المقاولة، واحنا ما كنعشموش ملي كنعقولو أننا ندعم المقاولة.

بالعكس، بالعكس، وأقولها للمواطنين وللمغاربة جميعا، أن راه إلى تهلينا في المقاولة راه كنهلاو في بلادنا، المقاولة المواطنة والمسؤولة، إلى تهلينا في المقاولة المواطنة والمسؤولة راه احنا كنعقول ديال بلادنا، إلى تهلينا في المقاولة المواطنة والمسؤولة راه احنا كنعخلقو مناصب الشغل، نحن ليست عندنا أي.. لأن ملي كنهلاو في المواطنة والمواطنة أو المقاولة المواطنة والمسؤولة، راه أيضا كنهلاو في أجزائنا وكنهلاو في شبابنا الذين يبحثون عن عمل.

من بين الإجراءات:

- تعميم الضريبة على القيمة المضافة المطبقة بالنسبة للاستثمارات بحال في حالة ذاك الدين الضريبي غير القابل للإرجاع؛

- تقوية تنافس قطاع الصناعة في مواجهة القطاع غير المهيكل عبر تمكينه من استرداد الضريبة على القيمة المضافة على العناصر الداخلة في الإنتاج داخل الأصل الفلاحي؛

- تخفيض الأساس الخاضع للضريبة بالنسبة لواجبات التسجيل المطبق

وموازاة مع توجه الحكومة نحو دعم دينامية النمو والاستثمار المحدث لفرص الشغل، فقد اتخذت مجموعة من التدابير الهادفة إلى تقوية قابلية تشغيل الشباب، وخاصة حاملي الشهادات.

وفي هذا الإطار، تم التوقيع في 19 نوفمبر 2015 على الاتفاق الإطار الخاص ببرنامج استكمال تأهيل 25 ألف شاب من حاملي الإجازة ومدعم بكفاءات جديدة تمكنهم من فرص أكبر للاندماج في سوق الشغل، وتبلغ النفقات المرصودة لهذا البرنامج الهام ما يناهز 500 مليون درهم.

كما ستعمل الحكومة على تقوية وتحسين البرامج النشيطة للتشغيل وآليات الوساطة في سوق الشغل، وفي هذا الإطار، سيتم إدماج حوالي 65 ألف شاب باحث عن الشغل، في إطار برنامج التكوين من أجل الاندماج.

ومما لا شك فيه، أن معضلة البطالة تبقى من أهم الرهانات التي ينبغي الانكباب عليها جديا حتى تتمكن من إيجاد الآليات الكفيلة بتسهيل ولوج الشباب إلى سوق الشغل، (ليس هناك أي تضارب مع المندوبية السامية للتخطيط فيما يتعلق بالبطالة، لأن كل مرة كيخرج واحد الرقم، خاصنا غير ذاك الرقم ندرسوه ونثبته ونحلوه ونشوفو أشنو هما العوامل الظرفية؟ لأن مين كيخرج الرقم؟ كيخرج على (trimestre) على فصل).

طبعاً، هناك تغيرات لا يمكن أن نرى البطالة إلا على واحد المدة اللي يمكن غتشف واش هناك شغل، ولكن، نحن أملنا، كل الأمل أنه بواسطة هذه السياسة التي تتبعها الحكومة في مجال تشجيع الاستثمار بصفة عامة وفي مجال التصنيع وفي مجالات أخرى سوف تقلص، إن شاء الله، البطالة، مع العلم أن الأفواج، هناك تغير ديمغرافي، وهناك أفواج أكبر فأكبر، كل سنة هناك أفواج تزيد ديال الشباب الحاصلين على الشهادات التي تنزل إلى سوق الشغل من أجل البحث عن العمل، حتى هاذ المعطى يجعل أنه يجب على اقتصادنا أن يكون أقوى وأن تكون نسبة النمو أقوى حتى يمكن من استيعاب هذه الأفواج المتزايدة التي تنزل إلى سوق الشغل كما قلت.

السيد الرئيس،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

إذا كانت الحكومة قد وفّت بما التزمت به فيما يخص إعادة التوازنات الماكرو اقتصادية ووضع أسس التحول على مستوى نموذجنا التنموي، فقد حرصت كذلك على تنزيل الدستور وتفعيل الإصلاحات الهيكلية وفق منطق التدرج وعلى أرضية التشارك والحوار الذي يدمج مختلف الفاعلين ويغتنى بمختلف الآراء، فإصلاح القضاء تم في إطار التشاور، كما تم إعداد القانون التنظيمي لقانون المالية بتعاون مع المؤسسة التشريعية، وها نحن اليوم تتوفر على دستور للمالية العمومية يضيء أحدث المعايير العالمية الدولية.

ووفق نفس منطق التشاور والتشارك مع كافة الفاعلين وعلى رأسهم المؤسسة التشريعية، تمت بلورة الإصلاح الجبائي في إطار مناظرة وطنية للجبايات، ويتم تنزيله تدريجياً وفق نفس المقاربة من خلال تعبير الحكومة

فالحكومة تضي بثبات نحو بناء اقتصاد قوي وتعزيز مناعته في مواجهة كل أنواع التقلبات المناخية والمالية والاقتصادية، من خلال نهج إصلاحات بنيوية تركز على استثمار التراكبات الإيجابية واتخاذ مبادرات الإصلاحات الشجاعة وكل النتائج المحققة لن تزيدنا إلا إصراراً على التعبئة والمضي قدماً في تفعيل الإصلاحات ورفع التحديات المتعلقة أساساً بإصلاح التعليم وتقليص البطالة وإصلاح منظومة التقاعد.

الحكومة تضع التشغيل في مقدمة أولوياتها، ولن يتأتى حل إشكالية البطالة إلا من خلال إطلاق دينامية النمو، لكن بالموازاة مع ذلك هناك تقوية آليات الوساطة وتحسين أداء برامج التشغيل وتوجيه النظام التربوي لتلبية حاجة منظومات الإنتاج وإحداث مسالك مهنية وجعل قانون الشغل أكثر ملائمة لسوق الشغل، فالتوجه نحو تسريع المجهود التصنيعي وباقي الاستراتيجيات القطاعية وتوفير الظروف لاستقطاب الاستثمارات الكبرى ودعم المقاولات الصغرى والمتوسطة وإدماج القطاع غير المهيكّل من شأنه تحسين نسبة النمو، وبالتالي فتح آفاق جديدة في مجال خلق فرص الشغل.

كما أن اهتمام الحكومة منصب بالأساس على إرساء نجاعة أفضل للاستثمار العمومي من خلال تسريع وثيرة الانجاز، حيث ارتفعت نسبة إنجاز الاستثمارات الميزانية العامة من 59% سنة 2012، إلى 68% سنة 2014، ونسبة النفقات الملتزم بها برسم الحسابات الخصوصية للخزينة، ارتفع الإنجاز، لأن هذا كان أيضاً سؤالاً جا في التدخلات ديالكم، هناك ارتفاع في الغلاف المالي المخصص للاستثمار، وهناك أيضاً ارتفاع في نسبة الإنجاز، (le taux d'émission) ارتفع. هذا طبعاً بواسطة العمل الذي تقوم به كل القطاعات الحكومية.

بالنسبة للحسابات الخصوصية للخزينة، ارتفعت نسبة الإنجاز من 58% إلى 63%،

وتم تقليص الاعتمادات المرحلة، التي كانت دائماً كنتخلق عائق من 21 مليار إلى 17 مليار هاذ السنة.

والآن، دخلنا في واحد الإصلاح كبير جداً وهام، ربما ما جاش في التدخلات ديالكم اليوم، هو الإصلاح ديال القانون التنظيمي للمالية، والذي تمت المصادقة عليه بمساهمتكم، بمساهمة هذه المؤسسة، والذي يعتبر مكسباً كبيراً لبلادنا، لأنه هو اللي غادي يؤطر، يعني، احنا حتى هذاك دستور، نقولو دستور المالية، لأنه هو اللي غياطر قوانين المالية مستقبلاً من أجل مقروئيتها وحكامتها ومن أجل تناسقها ومن أجل مسؤولية أكبر للأمين بالصرف وكل المزايا التي جاء بها هذا المشروع، لا داعي الآن إلى التذكير بها.

هذا، إضافة إلى اعتماد انتقاء أفضل للمشاريع التي تستجيب لقواعد المردودية الاقتصادية ومتطلبات التأهيل الاجتماعي والتربوي، وبأبي على رأس المعايير المعتمدة مساهمة المشاريع الاستثمارية في إحداث فرص الشغل للشباب.

غتنمها في آخر ديسمبر 2015، وهؤلاء الأجراء المعنيين راه القيمة ديال هاذ الإجراء هو (2.5 مليار درهم) اللي غادي تمشي كدعم، طبعا هو حقهم، بالعكس هاذ الناس كمشكروهم لأنه الحكومة طلبت منهم يتضامنوا مع صندوق التضامن والتاسك الاجتماعي وداروها، ولكن الحكومة أيضا وقت، قالت هاذي 3 سنين، فابتداء من يناير 2016 كل الشركات وكل الأجراء المعنيين بهديك الضريبة ديال التضامن راه مع الشكر الجزيل لهم راه غادي تنتهي وغادي تكون إن شاء الله في (le bulletin de paie) ديالهم، إن شاء الله.

وفي نفس الوقت أو في نفس ووفق نفس المقاربة التشاركية، تم إعداد القوانين التنظيمية للجهات وباقي الجماعات الترابية، وسنسير على نفس النهج في التنزيل، ومن المؤكد أن هذا الإصلاح الهام والجوهرى سيخول للجهة وضعا متقدما ودورا أساسيا في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية لبلادنا، فهو يخول للجهة دور الصدارة في وضع برامج التنمية على المستوى الجهوي وتنفيذها ويمكنها من اختصاصات واسعة، تتوزع ما بين اختصاصات ذاتية واختصاصات مشتركة مع الدولة واختصاصات يمكن أن تحولها الدولة إلى الجهة.

طبعا هاذ الجهوية اللي غادي، إن شاء الله، اللي بدا التفعيل ديالها وبعد المسلسل القانوني والانتخابي هناك التفعيل ديالها المالي، إلى التزمنا غير بذاك الشي اللي كان في القانون التنظيمي ديال الجهات تيقول غزفوق كل سنة واحد النقطة بالنسبة للضريبة على الدخل والضريبة على الشركات، وغزفوق ذلك الضريبة على الرسم ديال الضريبة على التأمين من 13% إلى 20%، هاذ الشي اللي تيقول، وتيقول في الأفق 2021 غادي توصل هاذ الغلاف المالي ديال هاذ الجهات الجديدة 10 مليار، كان يمكن أن نكتفي في 2016 بذاك الرفع ديال 1، 1، 1. ملي كزفوق ذلك 1% ديال (L'IR⁴) تنعطيوه لئلك الجهات، 1% ديال (L'IS⁵) والضريبة على التأمين كنتسجي 2 مليار و200 مليون درهم، قلنا هذا غير كافي لإعطاء انطلاقة قوية لهذه الجهات.

الحكومة، وفي إطار الإبداع - لأنه تنهضرو على الإبداع - راه كتريد في النفقات، راه زدنا في الجهات وزدنا في الاستثمار، زدنا في الجهات 2 مليار، أكثر، لأن مع.. 3 دالمليار، وزدنا في النفقات ديال الاستثمار 7 دالمليار، وفي نفس الوقت كتنقلصو من العجز، هذا هو الإبداع بعينه، أنا ما كنعرفش إبداع أكثر من هذا، هذا هو التمير، وإلى كين شي إبداع آخر آجيووا قولوه لينا.

هذا هو الإبداع أن نكون متلائمين ومتناسقين مع توجهاتنا الكبرى، وفي نفس الوقت أن نزل التنزيل الصحيح لهذه الإصلاحات الهيكلية الكبرى التي تحتاحها بلادنا، وطبعا كل إصلاح راه يجب أن يكون له مقابل طبعا

المتواصل لاستعدادها لمناقشة كافة المقترحات التي تستجيب للرؤية المؤطرة لهذا الصلاح.

فلا يمكن اختزال تنزيل مضامين وتوصيات المناظرة الوطنية للجبايات في إدراج تعديلات تقنية تشمل مراجعة بعض الضرائب أو تغيير بعض النسب أو بعض القواعد، بل تستوجب دراسة متعمقة وتحليل للمعطيات المتعلقة واستقرارا أيضا جبايا، وهذا شيء مهم في إطار مقاربة تشاركية مع كافة الفاعلين الاقتصاديين والاجتماعيين.

وقد اكتست بعض الاقتراحات طابعا أولويات واستدعت بذلك وضع الصيغة النهائية لمشاريع القوانين المتعلقة بها من أجل ترجمة إرادة الحكومة في التفعيل الفوري للتوجهات المنبثقة عن المناظرة، وذلك ما تم تفعيله في إطار قانوني المالية لسنة 2014 و2015 وستتم مواصلته على هذا النهج.

هنا غير بغيت عاود ثاني أيضا أفصح القوس: (درنا المناظرة، كان هناك إجماع، المناظرة لا يمكن أن نخترلها فقط في إصلاح الضريبة على القيمة المضافة، هناك أيضا إصلاحات أخرى نباشرها، ملي كنتجيب الإصلاح في القانون المالية ديال 2016 ديال ذاك اللجان ديال النزاعات الضريبية راه جاي من المناظرة، ملي غادي، إن شاء الله - وهذا كان حديث - هاذ الشي ديال التبليغ اللي فعلا حاط مشكل راه في المناظرة، ولكن راه احنا كنعلمو فيه باش نجيبوه لكم، ولكن هاذ القضية ديال (TVA³) المناظرة قالت نسبتي، ولكن ملي كنتجيبو شي مادة تقوم الدنيا ولا تقعد، ودرنا قبل هاذ المجلس لأن هاذ المجلس عاد تبدل، درنا مع المجلس اللي كان قبل، درنا يوم دراسي، قلنا لهم، الله يخليكم، حيدو لنا المواد الأساسية التي تم الغاربة، الطبقات الهشة والطبقات الوسطى، هاذي ما كنعروض عليها، هاذيك ما كايينش فيها (TVA) نهائيا.

أرى لنا نشوفو المواد الأخرى، وقولوا لنا أتما كيفاش نديرو؟ هضرتو على الشعير والذرة، الشعير والذرة راه القضية سهلة، كين الشعير والذرة ب 0، كين الشعير والذرة ب 10% ديال (TVA) وكين الشعير ب 20%، هذالك الشعير ديال 0% بالنسبة للرسم ديال الجمارك ما كايينش وما كيجيش، كيجي إما 10 ولا 20، وحدنا، درنا 10%، هذا ليس فيه لا ضرب للقدرة الشرائية ولا أي شيء، بالعكس كنوحدهو لأنه ومسؤوليتنا جميعا أن خاصنا أيضا نحافظو على بلادنا ونحافظو على التهريب ونحافظو على الغش.

ملي كنعرضو (alors) قلنا ما كينش حتى إصلاح، وما يمكنش عاود نكونو إلى هاذ الدرجة، ما كين حتى إصلاح، وتعيون علينا أننا حيدنا واحد الضريبة اللي دارتها الحكومة سميتها الضريبة على التضامن واللي غادي تصب لفائدة الأجراء المعنيين، واللي كانت كنتجيب لئلك الصندوق ديال التاسك الاجتماعي 2.5 مليار واللي قالت الحكومة 3 سنوات انتهت

⁴ Impôt sur le Revenu

⁵ Impôt sur les Sociétés

³ Taxe sur la Valeur Ajoutée

ومسؤول، طبعاً هناك حوارات، الحوار واش هو فقط اجتماعات؟ صحيح
خاصها تكون اجتماعات، يجب أن يأسس الحوار.

الحوار راه هو فلسفة قبل أن يكون فقط اجتماعات بين أربعة جدران،
يجب أن يكون مقاربة، يجب أن نكون متشبعين بقدر ما نحن متشبعون
كحكومة وواعون ببعض الضغوطات التي يمكن أن تكون والتحديات التي
تواجه مجتمعا، كما أتم وواعون بذلك، أنه يجب أن يكون هناك ترتيب
للأولويات.

الحوار فلسفة وقيم، والحوار أيضا عمل واجتهاد وتضحية من الجانبين،
هذا الحوار على هذه الشاكلة الحكومة مستعدة وستبقى دائما مستعدة
لمواصلته.

وفي ظل ظرفية صعبة وفي ظل إكراهات لوقف الزيف قد اتخذت
مجموعة من الأعباء، حيث تحملت عبئ كتلة الأجور، وحرصت على تنفيذ
اتفاقيات 16 أبريل 2011، والتي كلفت الميزانية 17 مليار درهم سنويا.
كما عملت على إجراء التزاماتها بالرفع من الحد الأدنى الصافي في الوظيفة
العمومية ليصل إلى 3000 درهم وزيادة الحد الأدنى للأجر في القطاع
الخاص بـ 10% على مرحلتين.

فكل ما تم اتخاذه من إجراءات في إطار الحوار الاجتماعي خلال
السنوات الماضية، وفي ظل الحكومات المتعاقبة، تلتزم هذه الحكومة بتحملة
في إطار كتلة الأجور التي تضاعفت بين 2007 و2016 لتبلغ 107 مليار
درهم، ولكن ملي كتريد على ذلك 107 مليار درهم كتنجي تحملات
صندوق التقاعد وتحملات الصندوق ديال الاشتراكات الاجتماعية، وأيضا
الأجور اللي كتمشي للمؤسسات الإدارية، في الحقيقة كتلة الأجور ببلادنا
تصل إلى 134 مليار درهم، أي ما يناهز 13% من الناتج الداخلي الخام.

طبعاً هناك جمود، هذه الجهود يجب أن تتواصل ويجب أن يكون - كما
قلت - هذا الحوار أو هذا التشارك ولا يجب أن نمل من هذا الحوار وهذا
التشارك.

طبعاً، ولكن في آخر المطاف، كما قلت كل واحد يتحمل مسؤوليته،
الحكومة أيضا يجب أن تتحمل مسؤوليتها لأنها تقوم أو تأخذ قرارات في
بعض الأحيان تكون طبعاً صعبة وجريئة، يجب أن تتحمل في ذلك
مسؤوليتها.

بغيت غير نقر على واحد النقطة اللي جات اللي ما ذكرتهاش، هي فيما
يتعلق بطموحات الحكومة بالنسبة للسنة المقبلة، حيث قيل أن الحكومة
جابت واحد نسبة النمو ضئيلة، هاذ السنة، إن شاء الله، عندنيرو 5% أو
نقترب منها، السنة المقبلة غادي تكون في حدود 3% وغنفسر علاش؟
الجموع هو 8/2 هي معدل ديال 4%، هذا معدل مهم جدا.

علاش 3% في السنة المقبلة - وراه فسرناها - قلنا ملي كندنيرو
واحد السنة تيكون فيها محصول الزراعي قياسي ديال 115 مليون قنطار،
السنة الموالية كنعطو قانون المالية أو مشروع القانون المالية على واحد

أو تمويل مادي.

السيد الرئيس،

السيدات والسادة المستشارين المحترمون،

بقدر حرص الحكومة على تحقيق نمو قوي، فإنها حريصة في نفس
الوقت على تلازم النمو مع النهوض بأوضاع المواطن المغربي، وخاصة في
العالم القروي بالمناطق الجبلية والمناطق النائية والبعيدة.

وما لا شك فيه أن هذه الحكومة قد بذلت مجهودات كبيرة لمحاربة الفقر
والهشاشة، وخاصة عبر دعم برامج المبادرة الوطنية للتنمية البشرية منذ
انطلاقها سنة 2005، والتي فاقت استثمارات 29 مليار درهم خلال الفترة
2005-2014، وبلغ عدد المستفيدين منها 9.7 مليون شخص، 50%
ينحدرون من العالم القروي.

كما تم في إطار نفس المبادرة إنجاز برنامج التأهيل الترابي الموجه
بالأساس للنهوض بالتجهيزات الأساسية بالعالم القروي الذي فاقت
استثماراته 4.3 مليار درهم، تضاف إلى ذلك الاستثمارات المرسدة لبرامج
الكهربة القروية والتزويد بالماء الصالح للشرب والطرق القروية، والتي بلغت
نسبة الربط بها بالنسبة للكهربة 99%، بالنسبة للبناء الصالح للشرب
94.5%، بالنسبة للطرق القروية 78%، هذا فضلا عن رفع المخصصات
المالية لصندوق تنمية العالم القروي للمناطق الجبلية من 500 مليون درهم
سنة 2011، إلى 1.3 مليار درهم سنة 2015.

وقد مكنت هذه المجهودات من تحقيق نتائج مهمة، وتمكنت بلادنا من
بلوغ أغلب أهداف الألفية للتنمية، ومن هذا المنطلق فالحكومة عازمة على
تسخير كافة الوسائل لتفعيل الخطط المندمج من أجل تحسين أوضاع
سكان هذه المناطق والتخفيف من معاناتهم، حيث سيتم تخصيص 50
مليار درهم خلال فترة 2016-2022 ستوجه لتمويل 20 ألف و800
مشروع، تستهدف أزيد من 12 مليون مواطن يقطنون بأكثر من 24 ألف
دوار.

وقد عدت الحكومة بكافة قطاعاتها الوزارية المعنية، وبتنسيق مع مختلف
الشركاء والفاعلين على المستوى المحلي، إستراتيجية كاملة متكاملة، تركز
على التقائية واندماج البرامج الموجهة للعالم القروي والمناطق الجبلية
والمناطق البعيدة والنائية حتى تستفيد وتنال أيضا حظها من النمو
بالاستفادة والاستناد إلى التراكبات والإنجازات المحققة في إطار المبادرة
الوطنية للتنمية البشرية وباقي البرامج والاستراتيجيات القطاعية.

وستعمل الحكومة على اعتماد مخططات عمل مندمجة لكل جهة حسب
خصوصيتها ومواردها والصعوبات التنموية التي تواجهها، ومن المؤكد أن هذا
البرنامج الكبير سيمكننا من فك العزلة والتخفيف من معاناة سكان الدواوير
في قه الأطلس والريف والمناطق الصعبة والنائية.

أما فيما يخص الحوار الاجتماعي، فأؤكد مرة أخرى أن الحكومة لم تغلق
يوما باب الحوار، وهي مستعدة دائما للحوار والتأسيس لتعاقد اجتماعي بناء

تحفيزية وتبسيط المساطر، وهو مشروع للتنزيل الفعلي للجهوية الموسعة وفي مقدمتها النموذج التنموي للأقاليم الجنوبية.

وهو مشروع اجتماعي يخصص اعتمادات مالية هامة للصحة والسكن والتعليم، ويواصل العناية بالفئات الهشة من خلال صندوق التماسك الاجتماعي، ويعطي الأولوية لتفعيل الإرادة الملكية السامية لمحاربة الفقر والهشاشة في المناطق النائية والبعيدة والتقليص من الفوارق المجالية والاجتماعية.

وهو مشروع لمواصلة الإصلاحات بنفس النفس ونفس العزيمة ونفس الإرادة والجرأة والالتزام والصدق في العمل، من أجل بلوغ ما نصبو إليه جميعا من تقدم وتحقيق سبل العيش الكريم للمواطنين في كل جهات المغرب ومناطقه.

وخير ما أتم به قوله تعالى: "ليجزي الله الصالحين بصدقهم".
صدق الله العظيم.
والسلام عليكم ورحمة الله.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

شكرا للسيد الوزيرين.

شكرا للسيدات والسادة المستشارين المحترمين.

أذكر فقط أنه غدا، إن شاء الله، على الساعة العاشرة صباحا سيكون عندنا موعد مع جلسة خاصة بالتصويت على الجزء الأول من مشروع قانون المالية.

وشكرا لكم جميعا، ورفعت الجلسة.

الملحقات: مداخلات الفرق والمجموعات النيابية المسلمة مكتوبة لرئاسة الجلسة.

1. تيمة مداخلة المستشار السيد عبد الإله حفطي، رئيس فريق الاتحاد
العام لمقاولة المغرب:

.. مازالت تعترني مناخ الأعمال صعوبات وإشكاليات يتطلب تدليلها انخراط الجميع، ومن جملتها إشكالية الإضرابات، التي تؤدي في الغالب، نظرا لغياب شروط وكيفية ممارستها، إلى الإضرار بمصالح المقاولة والعالمة على السواء، كما تضر بالمصلحة العامة للبلاد، بالنظر لوقوعها السلبي على وثيرة التنمية والاستثمار ومناصب الشغل.

لذا، يجب الإسراع بإصدار القانون التنظيمي المتعلق بالإضراب وكيفية ممارسته، لتنظيم هذا الحق الدستوري، وخلق نوع من التوازن بين الحق في الإضراب وحرية العمل، وإعطاء مجال أوسع للمفاوضات وإعمال آليات

المحصول متوسط ديال 70 مليون. هناك تراجع، هاذ السنة ارتفاع القيمة المضافة الفلاحية بأكثر من 13%، مقارنة مع القيمة المضافة الفلاحية 13%، مقارنة مع السنة الماضية.

السنة المقبلة 2016 ستخفف القيمة المضافة الفلاحية بأقل من 2% بعملية هي أوتوماتيكية، لكن المهم لمقارنة دينامية نمونا واقتصادنا هو ونشغو القيمة المضافة غير الفلاحية، يعني القطاعات الأخرى.

هاذ السنة نسبة نمو القطاعات غير الفلاحية في حدود 2.7%، كان السنة الماضية 2%، هاذ السنة 2.7%، من المرتقب يكون في السنة المقبلة أكثر من 3.5%.

طبعا هذه عوامل أثرت على نسبة النمو ديال السنة المقبلة، بالإضافة إلى عامل آخر تقني تذاكرنا عليه في اللجنة اللي هو ذاك (l'impôt net de subvention) ذاك الضريبة الصافية من الدعم، واللي فيه تغيرات تقلبات جعلها على أنه نسبة النمو ستكون أقل في السنة المقبلة.

لكن يجب أن لا ننسى أنه 4% في المتوسط في سنتين راه رقم مهم جدا، تحلم به بعض البلدان اللي عندها ربما أيضا مقومات أحسن منا، في وضع - أتم تعلمون ذلك - في وضع راه ما زال أوروبا لم تستيقظ بعد ولم تخرج نهائيا من النفق، التعافي، يا إخوان، في (la zone Euro) نسبة النمو السنة المقبلة لن يتعدى 1%، هذا أيضا عامل يجعل أن نسبة النمو ما كانتش بالمستوى الذي نرضاه جميعا.

لكن على كل حال، احنا كل مرة، وهذا المعارضة دورها، كنجي تصف مشروع قانون المالية بما يمكن أن تصفه، وإن كنت قد سمعت بعض الأوصاف هذه السنة لم أسمعها في السابق أنه مستسلم، أنه رجعي وتراجعي، فاقد للرؤية هاذي سمعتها، أنه يؤكد للمقاربة المحاسبية، أو يعزز..

هذه طبعا أوصاف لا علاقة لها بواقع هذا القانون أو هذا المشروع قانون المالية والا ربما نعاود نعيدو القراءة ديالو كاملين باش نشوفو في ثناياه أين كان هذا المشروع القانون المالي فيه التكامل وفيه الاندماج؟ إلى أي مدى يستجيب إلى تصور واضح وأنه لا يخضع أبدا لمقاربة تقنية أو محاسبية، بل هو مشروع قانون سياسي بامتياز، يحدد الأهداف ويتلاءم مع السياسة الحكومية.

إنه مشروع قانون مالية واقعي في بناء فرضياته، مشروع إرادي وطموح يوازي بين مواصلة مجهود تقليد عجز الميزانية ويرفع من استثمارات الميزانية العامة لمواصلة تفعيل الإستراتيجيات القطاعية، ويرفع من القدرة الشرائية للمواطنين، ويخلق أكثر من 26.000 منصب شغل، وهاذ 26.000 منصب شغل واقلة هي ثالث أكبر نسبة ديال خلق مناصب الشغل في 20 سنة الماضية، هاذ الشي اللي كين، يعني راه مجهود كبير من أجل دعم القطاعات التي تحتاج إلى المناصب المالية.

وهو مشروع لدعم الاستثمار الخاص والمقاولة من خلال تدابير جبائية

دول منفردة.

إن الافتتاح على الخارج وإن كان ضروريا، قد كانت له انعكاسات سلبية على الاقتصاد الوطني عامة، وعلى مجموعة من القطاعات بشكل خاص، حيث لاحظنا تفاقما كبيرا في العجز التجاري بارتفاع وارداتنا، في الوقت الذي لم ترق صادراتنا إلى المستوى المرغوب فيه، تبعا لضعف تنافسيتنا وهشاشة نسيجنا الاقتصادي.

إن الاتحاد العام يرى وجوب الحزم والحرص في تطبيق اتفاقيات التبادل الحر، وتتبعها لتفادي انعكاساتها السلبية على الاقتصاد الوطني، خاصة فيما يتعلق بتحطيم الأسعار، والانتشار الواسع للحواجز الجمركية، بما يخل بقواعد المنافسة المتكافئة. وفي هذا الصدد نسجل بارتياح المقاربة التي اعتمدها الحكومة في المفاوضات حول اتفاقية التبادل الحر الشامل والموسع مع الاتحاد الأوروبي، وإجراء الدراسات التي سوف تمكننا من التأكد من وقعها المحتمل على القطاعات الانتاجية والاجتماعية.

إن على مجلس المستشارين أن يلعب دورا أساسيا في خلق وتفعيل الشبكة المغربية للذكاء الاقتصادي، ونعرب عن استعدادنا للإدلاء بدلونا في هذا المجال.

إن على مجلسنا - زيادة على مهامه التشريعية والرقابية والتقييمية - مسؤوليات كبيرة في مجال الدبلوماسية البرلمانية، لبناء وترسيخ قاعدة متينة من العلاقات مع البرلمانات العالمية المؤثرة في صنع القرار، وذلك لحشد الدعم لقضيتنا الوطنية الأولى، والتصدي لمناورات خصوم وحدة المغرب الترابية، والتعريف كذلك بتجربة المغرب السياسية، وبرامجه الإصلاحية في مختلف المجالات، والتعريف بالإمكانيات الاقتصادية والبشرية التي يوفرها للمستثمرين الأجانب.

وفي نفس الإطار نلح على ضرورة تكتيف أعمال الدبلوماسية الاقتصادية، بفعالية واحترافية، لتنمية مستوى التفاهم، وتقريب وجهات النظر حول القضايا الدولية الملحة، وتسويق صورة عن المغرب ومساره الديمقراطي والإصلاحي، تضيف لإشعاعه شحنة جديدة، وتبرز مكانته في المحافل الدولية، بموازاة وتكامل مع الدبلوماسية السياسية والدبلوماسية البرلمانية. وفي هذا السياق يجب التذكير بالدور الذي يلعبه الاتحاد العام لمقاولات المغرب في الدبلوماسية الاقتصادية كشريك قوي لتفعيل الشراكات الخاصة والمتميزة سواء في إطار التعاون جنوب - جنوب مع دول إفريقيا جنوب الصحراء، أو في مجال الشراكة مع دول مجلس التعاون الخليجي، أو الاتحاد الأوربي أو غيرها، كما يتوفر في هذا المجال على أزيد من أربعين مجلس أعمال مشترك مع مختلف الدول الشريكة والصديقة للمغرب.

السيد الرئيس المحترم
السيد رئيس الحكومة المحترم
السادة الوزراء المحترمين

الوساطة والتحكيم والمصالحة بما يضمن حقوق الفئة العاملة، ومصالح المفاوضة، ووثيرة التشغيل، ويساعد على منح الثقة الضرورية للفاعل الاقتصادي، وتكريس المغرب وجهة مفضلة للاستثمار.

وفيما يتعلق بالتكوين المهني فإن الاتحاد العام لمقاولات المغرب إذ يسجل بارتياح الحكامة الثلاثية المعتمدة في تسيير منظومة التكوين المهني، ما فتى يبذل مجهوداته لكي تحظى المفاوضة بدورها في هذا المجال. ولذلك فإنه من الضروري الإسراع بإصدار القانون المتعلق بالتكوين المستمر، والذي اتفقت حوله منذ سنة مضت كل الأطراف المعنية، والتي اتفقت كذلك على استراتيجية متكاملة للتكوين المهني، في نسختها الثانية الممتدة إلى أفق سنة 2021 كتمرة مجهود استمر منذ 2011. إن تطبيق هذه الاستراتيجية لم يعد يحتمل الانتظار.

إننا نؤكد على ضرورة رفع مشاركة المفاوضة في مجهود التكوين واستفادتها من الحصة المخصصة لها في رسم التكوين المهني الذي تؤديه والذي يتعدى مدخوله السنوي 1,8 مليار درهم، وتسهيل المساطر المتعلقة بآليات الاستفادة، وتحسين حكامه نظام العقود الخاصة للتكوين المهني.

السيد الرئيس

السيد رئيس الحكومة

السادة الوزراء

السيدات والسادة المستشارين

إن المغرب يسير اليوم في توجه واضح نحو التنمية المستدامة التي تضع نصب أعيننا المحافظة على البيئة، ويعتبر برنامج الطاقة المتجددة والنجاعة الطاقية تحولا نوعيا يُشهد له بالريادة عالميا. حيث أشاد المؤتمر العالمي للبيئة COP21 التي انعقد في باريس بمجهود المغرب في إطار المحافظة على البيئة، وتم الإعلان رسميا عن تنظيم المناظرة الأطراف المتعاقدة Cop22 بمراكش، لما للمغرب من التزام في هذا الميدان وريادته في مجال الطاقة الشمسية.

على الصعيد الوطني تمت المصادقة على قانون منع صنع وترويج بعض أكياس البلاستيك الضارة بالبيئة مما يؤكد تفاعل الاتحاد العام مع المصلحة العامة، وفي نفس الوقت سجلنا التزام الحكومة بتقديم الدعم والمساندة لمواكبة المقاولات المتضررة قصد إعادة هيكلتها وتمكينها من التكنولوجيات المتقدمة الضرورية.

السيد الرئيس المحترم

السيد رئيس الحكومة المحترم

السادة الوزراء المحترمين

السيدات والسادة المستشارين المحترمين

إن الاقتصاد المغربي قد افتتح على محيطه الخارجي بسرعة كبيرة في السنوات الأخيرة، وهو ما يتجلى في الانخراط الكلي في محطات المنظمة العالمية للتجارة، وفي التوقيع على مجموعة من الاتفاقيات التجارية، سواء منها العادية، أو تلك التي تنشئ فضاء للتبادل الحر مع مناطق اقتصادية، أو مع

1- الهدف الأول: يتمثل في الدعم التنوي من خلال التركيز على الخطط القطاعية، وأساسا محطات التوسع الصناعي ودعم المقاول و دعم الاستثمار الخاص والحفاظ على الاستثمار العمومي بنفس المستوى الذي عرفته سنة 2015؛

2- أما الهدف الثاني، فيشمل الاهتمام بالجانب الاجتماعي من خلال محاربة الفوارق المحلية والاجتماعية ودعم الفئات المعوزة وتلك التي توجد في وضعية هشاشة والتي لا يمكن إبعادها عن التضامن الوطني؛

3- فيما يهيم الهدف الثالث مواصلة الإصلاحات الهيكلية من خلال تفعيل القوانين التنظيمية للمالية وتنزيل قوانين إصلاح منظومة العدالة والإصلاح الجبائي وإصلاح نظام المقاصة ونظام التقاعد، وتفعيل الجهوية المتقدمة؛

4- أما الهدف الرابع فيمكن في الاستمرار في الحفاظ على التوازن الماكرو- اقتصادي وارتباط هذه الأهداف التي تعتبرها استمرارا للأهداف المعلنة في قانون المالية لسنة 2015.

نرى بهذا الخصوص، أن الحكومة تمكنت من إنجازات لا يمكن إنكارها في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وحافظت عموما على التوازنات الاقتصادية الكبرى وعلى الحد الأدنى من السلم الاجتماعي، وواصلت أوراها مهيكلية، وفتحت الباب أمام ثقافة جديدة في تدبير الشأن العام الوطني، وإنجاز عدد من الإصلاحات الضرورية الهامة.

لكنها في نفس الوقت، عجزت عن تحقيق عدد من الأهداف المعلنة، خاصة في مجالات الحكامة ومحاربة الفساد وإصلاح الإدارة والقضاء والتوزيع العادل للثروات وتحقيق العدالة الترابية والاستجابة لطموحات قطاعية واسعة.

وإننا نأمل، أن تجعل الحكومة من أهداف مشروع قانون المالية لسنة 2016 أداة قوية لتحقيق الإصلاحات والإنجازات النوعية وأداة للتغلب على العراقيل والمقاومات التي تحد أو تنقص من الجهود المبذولة والمشاريع الإصلاحية التي هي بصدد الإنجاز.

وفي جميع الأحوال، فإن توقع مشروع قانون المالية لتحقيق معدل نمو بنسبة 3% سيبقى دون الطموح المعلن عنه في البرنامج الحكومي الذي نال ثقة البرلمان. إلا أنه في نفس الوقت، نرى أن تخفيض عجز الميزانية إلى 3.5% يعبر عن مجهود كبير بالنظر إلى الظرفية الاقتصادية العامة، كما أن التحكم في نسبة التضخم 1.7% يعتبر مؤشرا نسبيا عن التطور الحاصل.

أما الاستمرار في رفع طموح خلق 26 ألف منصب جديد في الوظيفة العمومية وإرساء حجم الاستثمار العمومي في مبلغ 189 مليار درهم على نفس مستوى سنة 2015 وحصر المديونية التي وصلت إلى 64% من الناتج الداخلي الخام وكتلة أجور في 106 مليار درهم، كلها تعبير عن عزيمة الاستثمار في مقاومة التحديات الظرفية والبنوية القائمة.

السيدات والسادة المستشارين المحترمين

إن أمامنا اليوم تحديات كبرى، سواء في مجال استكمال إرساء الجهوية، وإنجاز أوراها التنمية الكفيلة بتفعيل هذا التوجه الجهوي، وتحسين مناخ الأعمال لجلب المزيد من الاستثمارات، لإنجاح كل اختياراتنا المتعلقة بهذه الأوراها، وفي مقدمتها النموذج التنوي الجهوي بالأقاليم الصحراوية، استرشادا، بالتوجهات الملكية السامية، مع بقاء خيار الحكم الذاتي في الأقاليم الجنوبية، تحت السيادة المغربية، كأقصى ما يمكن لبلادنا أن تقدمه، في إطار حل دائم ومتفق عليه تحت إشراف الأمم المتحدة. ولا يسعنا إلا أن ننوه بالقوات المسلحة الملكية والدرك الملكي والأمن الوطني والقوات المساعدة والوقاية المدنية وكل الهيئات الساهرة على وحدة البلاد وأمنها واستقرارها، تحت قيادة القائد الأعلى للقوات المسلحة الملكية، وضمن وحدة وأمن واستقرار البلاد، جلالة الملك محمد السادس حفظه الله وأمد في عمره.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

2. مداخلة المستشار السيد عبد اللطيف أعمو، منسق المجموعة "العمل

التقدمي":

السيدات و السادة الوزراء،

السيدات و السادة المستشارون،

يسعدني باسم مجموعة العمل التقدمي، أن أساهم في المناقشة العامة لمشروع قانون المالية لسنة 2016، وهي مناسبة لمناقشة السياسة العامة والتقييم الإجمالي لها على ضوء التطور العام الداخلي سياسيا واقتصاديا واجتماعيا وتفاعله مع المحيط الإقليمي والدولي، وهي مناسبة كذلك للتأكيد على أهمية توافق طبيعة وشكل مناقشة مجلس المستشارين لمشروع قانون المالية مع طبيعة هذا المجلس واختصاصاته بالأولوية حسب الدستور وتركيبته وطبيعته تمثيلية باعتباره امتدادا للهيئات الترابية .

ومن المفروض أن تعكس دراسة مشروع قانون المالية انشغال هذه الغرفة وقضاياها الأساسية وكل ما يتعلق بالتنمية المحلية، اعتمادا على ما يتضمنه هذا المجلس من فعاليات في كل المجالات عبر تمثيلية رجال الأعمال والمقاولات والغرف المهنية والهيئات النقابية، هذا التميز في التركيبة والتمثيلية وكذا الموقع الدستوري لمجلس المستشارين يقتضي تميزا في الأداء وانشغالا أكثر بقضايا الفئات الواسعة الممثلة داخل المجلس.

سيدي الرئيس،

إننا ونحن بصدد مناقشة آخر مشروع لقانون المالية في ولاية الحكومة الحالية، لا بد لنا أن نسجل صواب التوجهات الكبرى لهذا المشروع والمرتكزات التي فصلت في الوثائق المرفقة به وكذلك المبنية في الخطاب التقدمي لوزير الاقتصاد والمالية أمام البرلمان بغرفتيه، وتوقف كذلك على الأهداف الأربعة الرئيسية التي حددها المشروع والممثلة في:

1- الرفع من فعالية المؤسسة التشريعية:

وفي ظل هذه التوقعات، كنا ننتظر أن يتم وضعها في سياق التطور الوطني من أجل الرفع من فعالية المؤسسة التشريعية ومساهمتها في تحسين وتقوية أداة القانون المالي لضمان حسن تنفيذه من جهة وإصدار قوانين تعبر عن الإصلاح الاقتصادي وتضمن تحقيق شروط التنافسية والتخفيض من كلفة الإنتاج وإعطاء التحفيز التي تقدمها الدولة مضمونا تتحقق معه المرودية وتوسيع إمكانيات الشغل وامتصاص البطالة من جهة أخرى.

إلا أنه مع الأسف، نلاحظ الانكماش والافتقار والتقدم مشروع القانون المالي في كل سنة أمام البرلمان، كأنه هو الأداة الوحيدة لتنشيط الاقتصاد الوطني.

والحال أنه إذا كان قانون المالية هو الأداة الأساسية في تنفيذ السياسات العمومية، فإن للحكومة أدوات أخرى لها تأثيرها في الحياة الاقتصادية والاجتماعية ونسجل من ضمنها هذا الخصوص:

- ضعف التشريع في المجال الاقتصادي والمقاولاتي وأنظمة الشغل وكل ما يرتبط به، باعتبار أن الحياة الاقتصادية بحاجة إلى تأطير قانوني لإعطاء المدلول الحقيقي والواقعي للشعارات والمبادئ التي كثيرا ما تستعمل في الحوارات دون أن تؤطر تشريعا لضمان تحقيق الابتكار والإبداع والتجديد وكل ما تتطلبه التنمية الاقتصادية من مهاد تشريعي إضافي بجانب الجهد المالي والسياسي.

وهذا الضعف هو الذي جعل مشروع القانون المالي يتسم بمظهر الاستمرارية بشكل أورتودوكسي، سواء في منهج إعداد قانون المالية أو في طريقة بنائه ومقارنته الوحيدة من منظور واجب التخفيف من الضغط الجبائي أو الرفع منه، ووضعه ضمن أولويات التوازن الماكرو- إقتصادي، حيث أن صياغته وتقديمه يوجب أن يتم إعداده خارج القانون التنظيمي للمالية الذي من المفروض أن يكون حدثا بارزا، سواء في إعداد القانون المالي أو تقديمه أو مناقشته خلال هذه السنة.

وهذا الجانب يمكن القول بأنه غائب بقوة، وهو ما يمثل مظهر القصور على عدة مستويات، ويجعل الحكومة هيمنة إلى درجة عدم إشراك البرلمان ليلعب دوره في تحقيق توازن الميزانية وفقا للمادة 77 من الدستور، مما جعل المبادرة التشريعية للبرلمان جد محدودة أمام التعديلات العديدة المقدمة، بحيث أن نسبة التعديلات المقبولة منها جد ضعيفة؛

- إن هيمنة النفوذ الواقعي للحكومة على مسلسل صياغة القانون المالي، يجعل المناقشة تكاد تكون مجرد إجراء جزئي وشكلي، وفي كثير من الأحيان ذات طابع محلي، مما يؤكد غلبة الجانب التقنوقراطي لمشروع قانون المالية.

ولا يخفى عليكم، أن تغليب الجانب التقنوقراطي على حساب التوجهات السياسية في ميزانية المالية العمومية لم يعد يتناسب مع مبدأ المسؤولية

والمحاسبة، وي طرح مشكل الحكامة السياسية ويجعلها تحت منظور وزارة المالية التي يظل هاجسها الأساسي الحفاظ على التوازن الماكرو- اقتصادي والتقليص من عجز الميزانية من خلال المفاوضات الخاصة بالميزانيات القطاعية على حساب الوزارات الأخرى، مع تغيير واضح وبين للبرلمان طيلة السنة. إذا ما أضفنا إلى ذلك إشكالية ضعف التشاور داخل مكونات الأغلبية وداخل الحكومة نفسها خلال التحضير لمناقشة قانون المالية.

وتتمنى أن يكون دخول القانون التنظيمي للمالية - الذي يمثل ويحدد شروط تحضير ومناقشة وتنفيذ الميزانية - حيز التنفيذ فرصة داخل البرلمان لتوسيع النقاش والمشاركة بالشكل الذي يضمن مراجعة جذرية للطريقة التي يتم بها تحضير وتنفيذ الميزانية.

لذلك، فإننا بحاجة إلى تفعيل القانون التنظيمي للمالية من أجل تعزيز الحكامة الديمقراطية التشاركية.

2- النمو الإقتصادي :

إن من الأهداف الأولى التي أكد عليها مشروع القانون المالي دعم النمو من خلال التركيز على المخططات القطاعية، وأساسا المحيط الصناعي ودعم المقاولات ودعم الاستثمار والحفاظ على الاستثمار العمومي في مستوى مرتفع، وهو ما يعد إشارة قوية تجاه الفاعلين الاقتصاديين والاجتماعيين بخصوص تصور الحكومة للطرفية العامة ومحددا لحجم الجهود العمومي وطموح الحكومة خلال السنة المالية، مع جعل قانون المالية الضابط للمؤشرات الاقتصادية الأخرى وعلى رأسها التشغيل والإنتاج، وهذا ما جعلها تحدد هدف النمو الاقتصادي في 3%.

وهذا ما يجعل على كاهل الحكومة عددا من الالتزامات من جملتها:

1- تسريع وتيرة النمو الاقتصادي المنتج لفرص الشغل، وذلك من خلال العمل على الرفع من نسبة تنفيذ برامج استثماراتها والمبادرة إلى حل الإشكالات المعيقة للنمو، سواء تعلق الأمر بالإشكالية العقارية أو الإشكالية الجبائية أو إشكالية الإدارة ومساطرها ومعيقاتها، بجانب تحسين مناخ الأعمال ومراجعة كل التشريعات التي أصبحت لها علاقة بالإنتاج وكلفته وتقوم وتأهيل المقاولات وتنشيط الشغل؛

2- رفع التحدي لجعل الاختيارات الاقتصادية المنهجية طوال الأربع سنوات الماضية والعمل على الرفع من تأثيرها بشكل إيجابي على المنتج الاقتصادي الوطني وحجم مفعولها في تقليص الهشاشة البنوية للاقتصاد الوطني في أفق وضع معالم نموذج اقتصادي تنموي ومندمج حقيقي، يجعل نهضة الإنسان وتطوره محورا له وهدفه الأساسي.

لكن السؤال المطروح هو: هل تتوفر الحكومة على إمكانيات رفع هذا التحدي في سنة مالية ذات طابع انتخابي بامتياز، وهو ما يستلزم مجهودا مضاعفا وإراديا من طرف الحكومة، على الأقل من أجل الوفاء بالالتزامات

دعم التأسك الاجتماعي" بما في ذلك تمويل نققات "راميد" التي تجاوزت 8.5 مليون مستفيدا؛

3. الرفع من عدد المستفيدين من المنح الجامعية في التعليم العالي، ليصل عددهم 330 ألف طالب مقابل 280 ألف طالب في سنة 2012 ضمنهم 250 ألف يستفيدون من التغطية الصحية؛

4. إعطاء الانطلاقة لسياسة جديدة في مجال السكن وسياسة المدينة مكنت من إدماج المقاربات المحلية والثقافية والبيئية في برنامج البناء وهيكلية المدن وتجديد النسيج العمراني والتحكم الديموغرافي ومحاربة مدن الصفيح والعناية بالتراث المعماري والذاكرة.

ونسجل بارتياح كبير انطلاق العمل بنظام مساعدة المطلقات ومساعدة الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة والتغطية الصحية لطلبة الجامعة.

وتبقى قضية تدبير الموارد البشرية مطروحة بقوة، ففي قطاع الصحة أحدثت الحكومة 2000 منصب جديد، وهو عدد غير كاف بالنظر للعجز المزمع للموارد البشرية في هذا القطاع الذي يحتاج إلى 8 آلاف طبيب و9 آلاف ممرض وممرضة، خصوصا في العالم القروي. وإشكالية العجز في الموارد البشرية مطروحة كذلك وبنفس الحدة في مجال التعليم، وهو ما يحتاج إلى رؤية إستراتيجية متعددة السنوات لمعالجة إشكالية الوظيفة العمومية وإشكالية المرفق العام بصفة شمولية.

ونحن في مجموعتنا نرى أن تعزيز الفضاء العام وتقويته هو الكفيل بتنفيذ مبادئ المرفق العام المتمثلة في المساواة والاستمرارية وتيسير اللوجيستية لجميع المواطنين، حتى نضمن حقاً يكفله الدستور.

فعلى الحكومة أن تبذل المزيد من الجهد للرفع من مستوى السياسات الاجتماعية والتنمية الاجتماعية، باعتبار أن هاجسها يقع أساسا على عاتق الأفراد ذوي المقومات المعرفية والمسلحين بالقدرة على الإنتاج والادخار ليسمح لهم بتفعيل التضامن وضمان التكافل الاجتماعي وعند تعثر المعادلة بين المال والعمل يحصل التراجع.

ومن هذا المنطلق، نرى أن الإصلاح لا يجب أن يتم على حساب القدرة الشرائية للمواطنين، سواء تعلق الأمر بالمواد أو بالخدمات العمومية، ونعتبر عكس ما يقترحه مشروع قانون المالية بخصوص تذاكر القطار والمرور من 14% إلى 20% أمر غير مقبول، ويستحسن من منظورنا أن يخفض هذا السعر إلى 10% تشجيعا للقدرة الشرائية للمواطنين وتخفيفا على استخدام وسيلة نقل صديقة للبيئة.

4- الجهوية:

يعتبر ورش الجهوية بصيغته الجديدة (القوانين التنظيمية للهيئات الترابية) المميز الأقوى - بجانب انطلاق المشروع الجديد للتنمية القروية - لمشروع قانون المالية لسنة 2016، وذلك بعد دخول القانون التنظيمي للهيئات

التي تعهدت بها وعدم التردد، والتحلي بالإقدام في تحمل المسؤولية وعواقبها، خصوصا لما يتعلق الأمر بالإصلاحات ذات الطابع الاستعجالي كإصلاح صندوق التقاعد، امتدادا للثقة التي تم التعبير عنها في انتخابات 4 شتنبر الماضي، حتى لا يتوقف إيقاع النمو الاقتصادي بسبب التحضير للانتخابات.

والملاحظ أنه رغم حجم الاستثمارات الاقتصادية الذي وصل إلى مبلغ 189 مليار درهم، إلا أن نتيجة الإنجاز لا تسير بالوتيرة والفعالية المطلوبتين. والمشكل المطروح على مستوى صرف الإعتمادات، هو الاهتمام بالطابع النوعي للاستثمار، إذ تنعكس آثاره بشكل حقيقي وفعلي على حياة المواطنين مع الحرص على تحقيق الإدماج بالارتباط مع المسألة الجهوية واللامركزية، إذ أن هاجس الاستثمار النوعي مطروح بجدية، خصوصا في ارتباط الاستثمار بخلق فرص الشغل، وهذا له ارتباط عضوي بالجانب الاجتماعي.

إن أهمية الاستثمارات تطرح إشكالية نوعية في عدم قدرتها على خلق مناصب الشغل بالشكل الكافي وبالجودة المطلوبة، فالبطالة في تصاعد، وبدل أن تنخفض - كما هو معلن عنه إلى 8% - من المتوقع أن ترتفع إلى حدود 10.2% في سنة 2016.

وعلى المستوى الاقتصادي، يعتبر العقار أكثر القطاعات جاذبية للاستثمارات الأجنبية بالمغرب بمبلغ 30% (10.8 مليار درهم)، لكنه من القطاعات الاجتماعية التي تخلق فرص الشغل ضئيلة وموسمية. وهنا لا بد من إثارة الانتباه إلى عدد كبير من الإعفاءات الجبائية لم تأخذ بعين الاعتبار ضرورة التأكد من أن هذه الإعفاءات تعود فعلا بالجدوى الاجتماعية ودون الضبط أو المتابعة الدقيقة لانعكاساتها الإيجابية المطلوبة والمتوقعة على صعيد التشغيل أو دعم القدرة الشرائية للمواطنين.

لذلك، نرى أنه يتعين تسريع وتيرة الإنجاز، لكن مع الأخذ بعين الاعتبار الجانب التنموي لضمان مردودية قصوى للاستثمارات وجعلها ذات آثار ملموسة على الحركة الاقتصادية وعلى ظروف عيش المواطنين.

3- السياسات الاجتماعية وضرورة تطبيق الخصائص الإجتماعي المهول:

شكلت القطاعات الاجتماعية رهانات إستراتيجية ضمن أهدافها ومنطلقا معبأ للحكومة، وهذا ما يتجلى من خلال:

1. إطلاق مشروع كبير يهم إنجاز 20.800 مشروع في المناطق القروية، من المتوقع أن يستفيد منه 12 مليون نسمة موزعين على 24.290 دوارا، بميزانية إجمالية قدرها 50 مليار درهم موزعة على 7 سنوات؛

2. الرفع من ميزانية وزارة الصحة من 8 مليارات في سنة 2008 إلى 14 مليار درهم في سنة 2016، مع العزم على ضمان استدامة "صندوق

يبقى غير كاف للاستجابة للمتطلبات المستعجلة لانطلاق أجهزة الجهات وتفعيل أدائها.

إذ أن حصيلة 4 مليار درهم ك مجموع ما خصص للجهات الإثنى عشر (12) يبقى دون المستوى، مقارنة مع التحديات الكبرى التي يمثلها إنجاح مشروع النظام الجهوي المتقدم.

ولقد مر الآن على انتخاب مجالس الجهة وهيكلتها تجهزتها ما يزيد عن شهرين، دون أن نعرف أي شيء عن المراسيم التطبيقية التي يتوقف عليها وضع أنظمة تسييرها ووضع عناصر وقواعد إقامة مخطط التنمية الجهوية والمخططات المديرية لإعداد التراب الجهوي، فضلا عن مطلب وضع الموارد البشرية الكافية والضرورية وإعادة انتشار موظفي الدولة والهيئات الترابية للمملكة، ناهيك عن الأجهزة الأخرى المواكبة والمؤطرة لعمل الجهات وكالات التنفيذ وهيئات تفعيل برامجها ونظام قواعد الحكامة المتعلقة بحسن تطبيق مبدأ التدبير الحر، وكذا مراقبة تدبير الصناديق ونظام تقييم الأعمال وبرامج المحاسبة وكل القوانين الواردة في الفصل 146 من الدستور.

فالحكومة مدعوة لتقليص الفوارق بين جهات المملكة من خلال التوزيع العادل لثروات البلاد بين 12 جهة وتفعيل التضامن من خلال تحويل الموارد، انطلاقا من الحاجيات الحقيقية للجهات وتفعيل مبدأ الإنصاف الترابي، وهو ما يتطلب الإسراع في تنفيذ الأغراض التي أنشأ من أجلها صندوق التضامن الجهوي بين الجهات وصندوق التأهيل الجماعي المنصوص عليها في الفصل 142 من الدستور.

وفي هذا المجال، فإن على مجلس المستشارين أن يبادر إلى تشخيص الكيان الجهوي بشكل متقدم يضمن تعزيز مشروعية الدولة في تدبير المجال الترابي وتحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية وحماية البيئة وتعبئة الموارد المحلية. وهو أمر يستلزم الإقدام على إصدار التشريعات للقيام بإصلاحات قانونية ومؤسسية ومالية ومجالية ترتبط بقدرة الجهة على برمجة مشاريعها التنموية وفق مقارنة تنموية تشاركية استراتيجية تضع أهدافا واضحة لتطوير الاقتصاد الجهوي وتأهيل التموقع الفعال للمجال الجهوي داخل الأسواق الدولية، بهدف جلب الاستثمارات الصناعية والتجارة والسياحية.

5- صندوق التنمية القروية:

لقد جعل خطاب العرش في 30 يوليوز 2015 من إحداث "صندوق التنمية القروية" مطلبا اجتماعيا ومجتمعا ملحا في ظل استمرار الهشاشة والفقر والإقصاء الاجتماعي.

ولا شك أن الحكومة وضعت مخطط عمل مندمج يقوم على الشراكة بين مختلف القطاعات الوزارية والمؤسسات المعنية وتوفير الوسائل القبولية الأساسية للورش الاجتماعي الطموح بهدف تحسين أوضاع المواطنين في وضعية هشاشة في المناطق النائية والمعزولة وفق جدول زمني دقيق، أقره مشروع قانون المالية 2016 في المادة 30 الخاصة بصندوق التنمية القروية.

الترابية حيز التطبيق وانتخاب المجالس المحلية والجهوية وهيكلتها تجهزتها التي ستشرع في التنفيذ الفعلي للصلاحيات الجديدة المخولة لها. وهو ما يتطلب بناء علاقة جديدة بين السلطتين التشريعية والتنفيذية، وبالخصوص العلاقة التي يتعين أن يكون لها امتياز بين مجلس المستشارين والحكومة في كل ما له صلة بقضايا التنمية المحلية والجهوية وما له ارتباط بالبناء الجهوي للمملكة: علاقة تحكمها الغايات المسطرة في الدستور والقوانين التنظيمية للهيئات الترابية من أجل انطلاق نهضة تنموية شمولية داخل البلاد بكل مقوماتها وثرواتها المادية واللامادية، تجعل الإنسان محورا لها وهدفها الأسمى بقصد الارتقاء إلى مركز الإقلاع والتأثير الاقتصادي والاجتماعي والثقافي في عالم تحكمه قوانين وهواجس لا حد ولا حدود لها.

لقد كان من المفروض أن يكون مشروع القانون المالي مؤشرا لهذا المستجد في الحياة العامة للبلاد، باعتبار أن النظام الجهوي يشخص هندسة جديدة في هيكلية الدولة ويقربها أكثر من المواطنين، الذين أصبحت لهم مسؤولية في تدبير شؤونهم وحياتهم الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية بكل استقلالية وروح وطنية مسؤولة.

ولابد هنا أن نعلن بكل إكبار الخطوة الجبارة الأولى لانطلاق نظام الجهوية الموسعة انطلاقا من الأقاليم الجنوبية وخصوصا بالأقاليم الصحراوية، بإعلان جلالة الملك عن مشروع تموي جهوي مندمج، تصل متطلباته المالية في المرحلة الأولى إلى مبلغ يزيد عن 77 مليار درهم يشمل الجهات الثلاثة للأقاليم الجنوبية كنموذج لمدلول وغايات التنمية الجهوية المندمجة.

إن الإعلان عن افتتاح ورش الجهوية يعبر عن رغبة قوية في تحقيق التنمية النموذجية المستدامة المترجمة للرغبة في الحد من الإختلالات الجالية بين الجهات وتحقيق عدالة ترابية وتنمية مندمجة في كافة المجالات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والثقافية.

كما سيجلبنا بإيجاب ما ورد في تقديم السيد وزير المالية والاقتصاد لمشروع قانون المالية عن عزم الحكومة في تفعيل القوانين التنظيمية للجهة وباقي الجهات الترابية، وسيجلبنا بعض الإجراءات للرفع من التحويل الذاتي للجهات وما تم رصد لها داخل مشروع الميزانية الحالية.

لكن الملاحظ، أن مشروع قانون المالية لسنة 2016 ما زال يكرس التفاوتات البنوية والمجالية منها والاقتصادية والاجتماعية، حيث تستحوذ أربعة جهات ضمن 12 على 80% من الاستثمارات العمومية وعلى 13.59% من مجموع المشاريع الاستثمارية.

كما تستحوذ لوحدها على 221.174 من مناصب الشغل المحدثة برسم سنتي 2014-2015، كما تستأثر نفس الجهات الأربعة على 63.05% من المساحة الإجمالية للعقار العمومي المعبأ للاستثمار، وتضم 61.63% من مجموع الموارد البشرية المتاحة للجهات.

يمكننا القول من الآن، أن ما تم رصد من الموارد برسم السنة المالية 2016 من خلال الميزانية العامة للحكومة بموجب مشروع القانون المالي

مستوى الإصلاح في هذا المجال. كما أن ترشيد النفقات الجبائية التي تستنزف ميزانية الدولة واعتماد تقييم حقيقي حول مدى نجاعة هذه النفقات، أمر ضروري. وتشكل النفقات الجبائية المرتبطة بالضريبة على القيمة المضافة حصة الأسد بالنسبة لباقي الضرائب بنسبة 44.57% متبوعة بالضريبة على الشركات بنسبة 20.89% وفي غياب أي دراسة تقييمية دقيقة مع اعتماد دفاتر التحملات، يصعب تدقيق مدى فعالية وجدوى هذه النفقات وضبط الأهداف المتوخاة منها. فالبيانات الموثوقة والمفصلة بشكل كاف تسهل الرؤية وفهم السياسة الاقتصادية العامة. في نفس الوقت، فهي تسمح بالحكم على درجة مصداقيتها وأهميتها.

7- إصلاح نظام المقاصة:

يقدر ما تشكل السنة المالية 2016 منعطفاً لتحصيل النتائج المالية من خلال تفكيك منظومة المقاصة، خصوصاً في شقها المتعلق بدعم المحروقات وبالخصوص في نطاق استغلال الظرفية الإيجابية التي واكبت إلغاء دعم استهلاك المواد النفطية وما ترتب عنها من إجراءات المواكبة للدعم الاجتماعي، فإنه لا بد من التأكيد على أن صندوق المقاصة يعتبر مكسباً تاريخياً للشعب المغربي وأن إصلاحه يجب أن يستهدف تحقيق العدالة الاجتماعية بين الفئات على مستوى المساهمة المنصفة في تحمل كلفة الإصلاح، مع إدماجه ضمن إصلاح شامل للسياسات العمومية الاجتماعية، دون أن تستشعر المواطن المستهدف بالدعم بأنه أصبح يتحمل على كاهل المجتمع.

فالتفكير في رفع الدعم على ما تبقى من المواد الأساسية كالسكر يجب أن يكون حذراً في ظل الإرهاصات الظرفية التي لم توفر بعد ما يكفي من الضمان لاستمرار السلم الاجتماعي كما كان عليه.

8- إصلاح نظام التقاعد:

تسجل مجموعة العمل التقديمي التأخير الملموس الحاصل على مستوى إصلاح أنظمة التقاعد، وما قد يترتب عنه من مخاطر محدقة بالمالية العمومية وما يهدد في العمق استدامة المالية العمومية وضمان الحقوق الأساسية للموظفين والأجراء حاضراً ومستقبلاً.

ولم يظهر من خلال مشروع القانون المالي لسنة 2016 إقرار إجراءات عملية تساعد كافة المستفيدين من أنظمة التقاعد لما يحقق حداً من الحماية الاجتماعية وتحسين القدرة الشرائية.

كما أنه لا يتضمن ما من شأنه أن يسد الفراغ الحاصل من خلال التأخير في إصلاح صناديق التقاعد.

ونظراً لأنه لم يعد هناك مجال للتردد ورجح المزيد من الوقت، بل هناك حاجة إلى الحسم بشكل قطعي من أجل استدراك ما قد يحصل من

وهنا لا بد أن نسجل بإيجاب مبادرة خلق صندوق التنمية القروية الذي سيخصص له غلاف مالي يصل إلى 55 مليار للسبع سنوات القادمة من أجل معالجة الإشكالات المرتبطة بالعالم القروي وإخراج 24000 دوار من واقع الهشاشة والعزلة.

وانطلاقاً من مبدأ الحق في الولوج إلى المعلومة، نتمنى أن يتم تمكين البرلمانيين وممثلي الأمة من محتوى الدراسة التي قامت بها وزارة الداخلية، والتي شملت كل جهات المملكة، حيث تم تحديد أزيد من 29 ألف دوار، في 1272 جماعة وأكثر من 24 ألف دوار تعاني من الخصاص، حتى يتمكن البرلمان من متابعة ومواكبة هذه المشاريع، في إطار المراقبة البرلمانية للجهاز التنفيذي.

وبمنا أساساً في مجموعة العمل التقديمي إنجاز المشاريع المعلن عنها في إطار صندوق التنمية القروية وضمان استفادة الساكنة القروية من ثمار النمو، وعلى هذا الأساس تقدمت المجموعة بمقترح قانون يرمي إلى إنشاء هيئة وطنية خاصة بالتنمية القروية.

6- الإصلاح الجبائي:

وكيفما كان مستوى الإصلاح الجبائي الذي لم يظهر إلا بشكل خافت من خلال مشروع قانون المالية لسنة 2016 على غرار القوانين المالية السابقة، فإن توصيات المناظرة الوطنية ما زالت لم تعرف طريقها إلى التشخيص والتنفيذ، لا من خلال القوانين المالية والمراسيم التنظيمية المتعلقة بتنظيم الاقتصاد وإعاش الشغل ولا من خلال الممارسة الإجرائية والتنفيذية والإدارية في تدبير المالية العمومية، فيبقى بذلك إصلاح النظام الجبائي وإعادة هيكلته مطلباً قائماً وملحاً من شأنه أن يعزز ثقافة الملك العمومي المشترك لدى كافة المغاربة ويدفعهم إلى المشاركة في الأعباء العمومية وإعاش المواطننة وتحقيق نسبة عليا من الثقة والعمل في المستقبل.

ولا نظن أن الالتجاء إلى الأساليب التي لن تضيف إلا المزيد من البطء وإتقال كاهل الملزمين كإجراء رفع أجل التقادم إلى 10 سنوات أو التقدير في تشديد العقوبات الجبائية وغير ذلك من الإجراءات التي لا نعتقد أنها قد تكون مفيدة.

ذلك أن من المنطلقات الأساسية للإصلاح الجبائي أن لا وجود لتناقض بين مبادئ العدالة الاجتماعية والجبائية وقضية النجاعة الاقتصادية والمردودية المالية. فكلما كان النظام الجبائي عادلاً، كلما تحسنت المردودية المالية.

ولدينا مشكل حقيقي مرتبط بالتخلص الضريبي. ذلك أن 60% من الشركات تعلن عجزها الدائم، وأغلب المداخيل الجبائية تؤديها نسبة قليلة من الشركات. وهذا ليس عادلاً.

والأكيد أن تفعيل توصيات المناظرة الوطنية حول الجبايات التي انعقدت سنة 2013، والتي ما زالت حبرا على ورق، من شأنه أن يرفع من

كافة اللجن القطاعية المتخصصة، وغرضنا هو أن نساهم في تأطير وتحسين مشروع مالية سنة 2016 الذي نعتبره قنطرة مفصلية في المرحلة الانتقالية التي نعيش سنتها الأخيرة بعد استكمال كل الهياكل المتعلقة بتنزيل الدستور. وغرضنا هنا هو التعبير عن آرائنا وملاحظاتنا ومقترحاتنا من أجل إغناء هذا المشروع وتوفير كافة الشروط لحسن تنفيذه في أحسن الظروف وفي أفضل الأجواء.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

هفوات ومخاطر على مصالح المقبلين على التقاعد. ونرى أنه لا بد من الحسم في هذه المسألة في أقرب الآجال، حتى يتوقف النزيف الذي أصبح ينخر جسم صناديق التقاعد، وبالخصوص "الصندوق المغربي للتقاعد".

تلکم سيدي الرئيس، السيدات والسادة الوزراء، السيدات والسادة المستشارون، بعض القضايا التي ارتأينا التركيز عليها في هذا التدخل دون أن يعني ذلك إهمالنا لعدد من القضايا الأخرى التي كان بوسعنا إبداء وجهة نظرنا حولها، والتي عبرنا عن آرائنا بشأنها من خلال مناقشتنا وتدخلاتنا في